

السعودية تفرض معادلة الردع لحماية الأمن القومي العربي

من أقوال فخامة الرئيس



ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور رشاد محمد العلمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper

السياسي

اسبوعية .. سياسية .. عامة WEEKLY POLITICAL REVIEW



السعر
200 ريال

14
صفحة

العدد (2256) الخميس 16 صفر 1448 هـ - الموافق 30 يوليو 2026 م

أهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتها وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد نظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

في اجتماع بوزير الخارجية عقب أدائه اليمين الدستورية

الرئيس يوجه بالانتقال إلى دبلوماسية المبادرة والدفاع عن مصالح اليمن البعثات الدبلوماسية في طليعة المعركة ومواجهة المشروع الإيراني



وأوضح العلمي أن مسؤولية البعثات الدبلوماسية لم تعد تقتصر على تمثيل الدولة، بل تشمل تفكيك السرديات المضللة التي روجت لها مليشيا الحوثي الإرهابية طوال سنوات الحرب، وإبراز مسؤوليتها المباشرة عن الانقلاب على الدولة وتدبير مقدرات اليمنيين وتعميق معاناتهم الإنسانية.

وأشار إلى أن المليشيا الإرهابية تسببت في تدمير أصول الناقل الوطني، وتقييد سفر ملايين اليمنيين، وتجريف فرص العيش الكريم، إلى جانب تصدير الفوضى وتهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب، وإقصاء اليمن من أزمنة متلاحقة خدمة لأجندة النظام الإيراني، في وقت تواصل فيه الحكومة، بدعم من المملكة العربية السعودية، تنفيذ المبادرات الرامية إلى تخفيف معاناة المواطنين وتأمين حركة السفر والتجارة.

وأكد الرئيس أن كل سفارة يمنية يجب أن تتحول إلى منصة للدفاع عن الجمهورية اليمنية ومصلحتها العليا، ويهدد الأمن والسلم الدوليين.

أدت الدكتوراة أفراح عبدالعزيز الزوية، الأربعة، اليمين الدستورية أمام فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العلمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، بمناسبة تعيينها وزيرة للخارجية وشؤون المغتربين.

وخلال لقائه بوزيرة الخارجية عقب أداء اليمين، شدد الرئيس العلمي على أن المرحلة الراهنة تتطلب التحول من الدبلوماسية التقليدية إلى دبلوماسية فاعلة ومبادرة تقود النقاش الدولي بشأن اليمن، وتدافع عن المصالح الوطنية، وتواجه حملات التضييق التي تقودها مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني.

وأكد رئيس مجلس القيادة أن من أولويات وزارة الخارجية تثبيت الرواية الوطنية ومنع مليشيا الحوثي الإرهابية من استغلال أي فراغ أو الاستمرار في ترديد الحقائق.

وشدد على أن الوقت قد حان لأن تتحدث الدولة بصوت واحد يستند إلى القانون الدولي والقوانين المؤقتة وقرارات مجلس الأمن.

خلال اجتماع عقده مع وزير الدفاع ورئيس الأركان وقائد قوات التحالف المرادة: لا تراجع عن معركة استعادة الدولة وإنهاء انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي اللواء سلطان العرادة أن معركة استعادة الدولة والدفاع عن النظام الجمهوري تمثل معركة وطنية مصيرية لا تحتمل التهاون، مشدداً على ضرورة رفع الجاهزية القتالية، وتعزيز القدرات الدفاعية والعملياتية للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، بما يمكنها من تنفيذ مهامها بكفاءة عالية ومواجهة التحديات الراهنة.

جاء ذلك خلال لقائه في محافظة مأرب، وزير الدفاع الفريق الركن طاهر العقيلي، ورئيس هيئة الأركان العامة قائد العمليات المشتركة الفريق الركن صغير بن عزيز، بحضور قائد قوات تحالف دعم الشرعية في مأرب العميد الركن فارس الشمري، حيث استعرض المجتمعون مستجدات



العلمي: الردع الحازم للحوثيين مسؤولية وطنية لحماية اليمن والمنطقة

جدد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العلمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، تحذيره للمليشيا الحوثي الإرهابية منغبة الاستمرار في التصعيد والمقاومة بمصالح الشعب اليمني خدمة لأجندات النظام الإيراني، مؤكداً أن هذا النهج لن يقود إلا إلى مزيد من استنزاف مقدرات البلاد، ولن يغير قناعة اليمنيين بضرورة إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة.

وقال العلمي، في سلسلة تدوينات نشرها على منصة "إكس"، إن الحكومة ماضية في العمل الوثيق مع تحالف دعم الشرعية وشركائها في المجتمع الدولي من أجل الردع الحازم للتهديدات، وحماية الممرات المائية، ومكافحة الإرهاب، والتخريب والجريمة المنظمة، باعتبار ذلك مسؤولية وطنية والتزاماً راسخاً بأمن اليمن والمنطقة، وحماية السلم والأمن الدوليين.

وأضاف أن مليشيا الحوثي الإرهابية وداعميها

مجلس النواب والحكومة يدينان اعتداءات مليشيات طهران على السعودية ويؤكدان في بيانات منفصلة أن: أمن اليمن والمنطقة مرهون بإنهاء تهديد الميليشيات الإيرانية

حاولت استهداف منشآت بتروولية في المنطقة الشرقية والرياض، مشدداً على دعمه الكامل للإجراءات التي تتخذها المملكة لحماية أمنها وسياستها وسلامة أراضيها.

إضافة إلى الهجمات التي تواصل تنفيذها مليشيا الحوثي الإرهابية ضد السفن التجارية وتهديد أمن البحر الأحمر واستهداف منشآت نفطية مؤكدين أن هذه الأعمال تمثل

أدانت الحكومة الشرعية ومجلس النواب الاعتداءات الإرهابية التي نفذتها مليشيات مدعومة من النظام الإيراني واستهدفت منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية،

وزير الدفاع: القوات المسلحة ماضية في اجتثاث إرهاب مليشيات الحوثي

أكد وزير الدفاع الفريق الركن الدكتور طاهر العقيلي، أن القوات المسلحة، وبالتنسيق الوثيق مع تحالف دعم الشرعية والشركاء الدوليين، ماضية في التصدي للإرهاب الذي تمارسه مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام

الإيراني، حتى تجبيد خطرهما وبسط سيطرة الدولة على كامل التراب الوطني.

وقال وزير الدفاع، في منشور على صفحته الرسمية بموقع "فيسبوك": "إن مليشيا الحوثي الإرهابية، وعلى مدى أكثر من عقد، ومنذ نشأتها،

لدى لقائه المبعوث الأممي إلى اليمن بن دغر: «الحوثية» تقوض السلام وتخدم أجندات خارجية على حساب اليمن

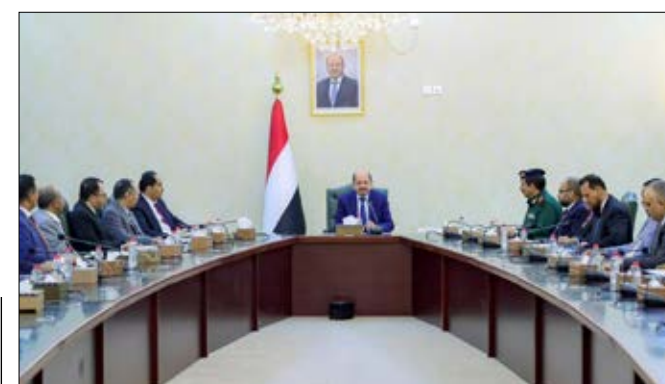
أكد رئيس مجلس الشورى الدكتور أحمد عبيد بن دغر أن استمرار مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني في نهج التصعيد ورفض

الخنثي يؤكد حرصه على توفير بيئة آمنة لعمل الأمم المتحدة والمنظمات

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي، محافظ حضرموت، سالم الخنثي، حرص قيادة السلطة المحلية على توفير بيئة آمنة ومستقرة لعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بما يضمن استمرار تنفيذ برامجها الإنسانية والتنموية في المحافظة.

جاء ذلك خلال لقائه،

الحكومة تراجع خطط الطوارئ لمواجهة التصعيد الحوثي



أكد رئيس مجلس الوزراء اليمني الدكتور شائع محسن الزنداني، أن الحكومة ترفع مستوى الجاهزية للتعامل مع التطورات الناجمة عن استمرار هجمات مليشيا الحوثي

خلال تدشين مشروع المعهد الصناعي والتجاري بعدن وزير الصناعة والتجارة المشروع يجسد نهضة الشراكة الفاعلة مع الأشقاء في برنامح إعمار اليمن

يسهم في تأهيل موظفي الوزارة والعاملين في القطاعات الاقتصادية والتجارية، وبناء قدراتهم بما يواكب المتغيرات الاقتصادية ومتطلبات التنمية الحديثة.

ثمرة الشراكة الفاعلة مع الأشقاء في البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن والمؤسسات التمولية الداعمة. مشيراً إلى أن المعهد سيكون رافداً علمياً وتدريبياً

للقطاعين الصناعي والتجاري، ويجسد

مجلس البنك المركزي يناقش سير العمل في برامج ومشاريع تعزيز الاستقرار النقدي والمالي

مستوى المتابعة والتنفيذ، ويسهم في تحقيق أهداف اللجنة في تنظيم وتمويل الاستقرار. وفي الاجتماع، أكدت اللجنة على ضرورة الالتزام بالإجراءات والضوابط المنظمة لتمويل وتنظيم الاستيراد باعتبارها مصلحة وطنية عليا، وأحد الركائز الأساسية لحماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز سلامة النظام المالي والتجاري، والحد من المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية، بما يكفل حماية المستوردين والمتعاملين من الوقوع في مخالفات قد تترتب عليها آثار قانونية أو مالية غير محمودة.

وجددت التأكيد على أن نجاح منظومة تنظيم وتمويل الاستيراد مسؤولية وطنية مشتركة، تتطلب تكامل جهود جميع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يعزز الأمن الاقتصادي للدولة، ويحافظ على سلامة النظام المالي والتجاري، ويصون مصالح المواطنين، ويرسخ التزام الجمهورية اليمنية بالمعايير الدولية ذات الصلة.

العلاقة، إلى أهمية مراجعة عدد من السياسات والإجراءات المتعلقة بتنظيم وتمويل الاستيراد، بما يعزز كفاءة الأداء المؤسسي، ويرفع مستوى الحوكمة والشفافية في إدارة عمليات التجارة الخارجية. واستعرض الاجتماع، تقرير الفريق التنفيذي بشأن سير العمل خلال الفترة الماضية، وتقدير مصلحة الجمارك حول مستوى سير العمل في المنافذ الجمركية، وما تحقق من تقدم في تنفيذ الإجراءات المنظمة لعمليات الاستيراد والتمويل. كما ناقش الاجتماع عدد من الموضوعات المرتبطة بتسهيل إدخال السلع والمعدات اللازمة للقطاعات الإنتاجية والخدمية، ومعالجة بعض الإشكاليات التنظيمية التي تواجه المستوردين، وآليات تنظيم الوثائق والسجلات التجارية، وذلك في إطار الالتزام بالقوانين والأنظمة الوطنية، وبما ينسجم مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات الصلة. وتطرقت اللجنة كذلك إلى سبل تعزيز كفاءة عمل الفريق التنفيذي وآليات تطوير أدائه، بما يضمن استمرارية تنفيذ مهامه، ويرفع من

جهود الحكومة والبنك المركزي في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتعزيز ثقة المجتمع الدولي وشركاء التنمية، وتهيئة الظروف اللازمة لاستقطاب المزيد من الدعم الفني والمالي. وأكد المحافظ أن نجاح تنفيذ البرنامج يتطلب التزاماً كاملاً وتنسيقاً وثيقاً بين مختلف مؤسسات الدولة، كل في نطاق اختصاصه، للوفاء بمسؤولية وطنية مشتركة تسهم في تحقيق أهداف البرنامج وتعزيز فرص التعافي الاقتصادي. وفي السياق ناقشت اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد، في اجتماعها بالعاصمة المؤقتة عدن برئاسة محافظ البنك المركزي اليمني رئيس اللجنة، أحمد غالب، آليات تطوير الأطر التنظيمية لعمل اللجنة ووحدها الفنية. وتطرق الاجتماع الذي حضره وزير الصناعة والتجارة نائب رئيس اللجنة، محمد الأشول، وأعضاء اللجنة من ممثلي الجهات الحكومية ذات

خارطة طريق لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وترسيخ الانضباط المالي والنقدي، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز ثقة الشركاء الإقليميين والدوليين بالاقتصاد اليمني، بما يسهم في دعم مسار التعافي الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وخلال الاجتماع استعرض محافظ البنك، أبرز المستجدات الاقتصادية والمالية، وسير تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الشاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية. كما استعرض المحافظ أمام المجلس نتائج مشاورات الوفد اليمني مع بعثة صندوق النقد الدولي، التي عُقدت مؤخراً في العاصمة الأردنية عمّان، والتي توجت بالتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن برنامج الإصلاح الذي يراقبه خبراء صندوق النقد الدولي. وأوضح أن البرنامج يمثل إطاراً متكاملاً لدعم

ناقش مجلس إدارة البنك المركزي اليمني في اجتماعه، أمس الأربعاء، برئاسة محافظ البنك رئيس مجلس الإدارة، أحمد غالب، تطورات الأوضاع النقدية والمصرفية، وسير العمل في البرامج والمشاريع التي ينفذها البنك المركزي، والرامية إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، والمحافظة على سلامة القطاع المصرفي، ورفع كفاءة أنظمة الدفع والخدمات المالية.

كما ناقش المجلس عدداً من التقارير الفنية والإدارية والرقابية، واطلع على مستجدات تنفيذ خطط البنك المتعلقة بتطوير البنية المؤسسية، وتعزيز الحوكمة والرقابة والالتزام، وتحديث الأطر التنظيمية والرقابية وفق أفضل الممارسات الدولية، بما يعزز الثقة بالقطاع المصرفي، ويوسع نطاق الشمول المالي، ويرتقي بجودة الخدمات المصرفية.

أكد المجلس على أهمية مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية الذي تتبناه الحكومة بالتعاون مع البنك المركزي، باعتباره

تنتهات الأولى

العليمي: الردع الحازم

يصررون، كلما لاحت فرصة للتهذية، على الزج بالبلاد في أزمات متلاحقة، متجاهلين أن إرادة اليمنيين وتطلعاتهم إلى الدولة والكرامة والأمن والاستقرار ليست ورقة للمساومة ولن تكون.

وأكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي أن استمرار الجماعة في نهجها التصعيدي لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد معاناة اليمنيين وإهدار ما تبقى من مقدرات البلاد، مشدداً على أن الشعب اليمني سيظل متمسكاً بهدف استعادة مؤسسات الدولة وبسط سلطتها على كامل التراب الوطني، وأنه "ليس أمام المليشيات سوى التسليم بهذه الحقائق".

الععادة : لاتراجع

الأوضاع العسكرية والميدانية، ومستوى الجاهزية القتالية، وسير تنفيذ الخطط العملياتية في مختلف الجهات.

وشدد الععادة على أن المعركة التي يخوضها اليمنيون وقواتهم المسلحة منذ سنوات هي معركة دفاع عن الجمهورية والثواب الوطنية.

واكد أن المسؤولية الوطنية تفرض مواصلة تطوير القدرات العسكرية، وتعزيز الانضباط والجاهزية، وتوحيد الجهود لتحقيق تطلعات الشعب في استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب الذي قاده مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني.

وجدد تأكيد حرص القيادة السياسية على حماية أبناء الشعب اليمني، محذراً من استمرار مليشيا الحوثي الإرهابية في الزج باليمنيين في أتون الحرب خدمة لأجندات إيران، داعياً المواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة إلى رفض حملات التجنيد وعدم السماح باستغلال أبنائهم وقوداً لحروب وصفها بالخاسرة.

كما دعا القبائل والأشر إلى تحمّل مسؤولياتها في حماية الشباب من الانخراط في المشروع الحوثي، الذي قال إنه لم يجلب لليمن سوى الدمار والمعاناة.

وأكد عضو مجلس القيادة الرئاسي أن إصرار مليشيا الحوثي الإرهابية على رفض المبادرات الإقليمية والدولية يعكس تمسكها بخيار الحرب، وإصرارها على إطالة أمد الأزمة الإنسانية، وتعميق معاناة اليمنيين خدمة لمشروع النظام الإيراني في المنطقة.

كما شدد على أهمية تعزيز التلاحم الوطني، وتكامل جهود القوات المسلحة والأمن والمقاومة الشعبية، وتوحيد الصفوف بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية والقبيلية، وتبني خطاب وطني جامع يعزز تماسك الجبهة الداخلية ويرفع فاعلية المواجهة مع المشروع الحوثي المدعوم من إيران.

من جانبهم، أكد وزير الدفاع الفريق الركن طاهر العقيلي ورئيس هيئة الأركان العامة الفريق الركن صغير بن عزيز أن القوات المسلحة تمضي بثبات في تنفيذ مهامها الوطنية، ومواصلة تعزيز قدراتها ورفع مستوى التنسيق بين مختلف الوحدات العسكرية، بما يكفل حماية الوطن والدفاع عن الجمهورية وإفشال مخططات مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني.

وفي سياق متصل، دعا الععادة المجتمع الدولي إلى تبني موقف أكثر حزمًا إزاء استمرار النظام الإيراني في دعم مليشيا الحوثي الإرهابية، مطالبًا بممارسة ضغوط فاعلة على طهران لوقف أنشطتها التخريبية، وإلزام المليشيا بوقف تصعيدها العسكري وإنهاء هجماتها في البحر الأحمر وباب المندب، والكف عن تهديد الملاحة الدولية وخطوط التجارة العالمية.

جاء ذلك خلال لقائه، عبر الاتصال المرئي، القائم بأعمال سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى اليمن، تشاو تشنغ، حيث أكد أن مليشيا الحوثي الإرهابية لم تكتف بتقويض مؤسسات الدولة وارتكاب الانتهاكات بحق المدنيين وتدمير المنشآت المدنية والاقتصادية، بل وسعت تهديداتها لتطال المملكة العربية السعودية والسفن التجارية، بدعم مباشر من النظام الإيراني وأذرعه في المنطقة.

الخنيشي يؤكد

على التزام السلطة المحلية بتقديم مختلف أوجه الدعم والتسهيلات التي تمكن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من أداء مهامها، مشيداً بالشراكة القائمة مع الأمم المتحدة وإسهاماتها في دعم القطاعات الخدمية والتنمية بمحافظة حضرموت.

وناقش اللقاء، بحضور قائد المنطقة العسكرية الثانية اللواء محمد اليمني، سبل تعزيز التنسيق بين الجهات الأمنية والأمنية، وآليات تبادل المعلومات والتنسيق المشترك، بما يسهم في رفع مستوى السلامة والأمن، وتعزيز كفاءة تنفيذ البرامج والمشروعات الإنسانية والتنمية التي تخدم أبناء حضرموت.

بن دغر

وتقوض فرص الحل السياسي.

جاء ذلك خلال لقائه، في العاصمة الأردنية عمّان، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن هانس غرونبرغ، حيث بحث الجانبان التطورات السياسية والعسكرية المتسارعة في اليمن، وانعكاسات التصعيد الحوثي على جهود إنهاء الأزمة واستعادة مسار السلام.

وأشار بن دغر إلى أن مليشيا الحوثي الإرهابية تواصل اعتداءاتها ضد الشعب اليمني، وتستمر في تهديد أمن المملكة العربية السعودية، بما يهدد الاستقرار الإقليمي ويدفع بالأزمة اليمنية نحو مزيد من التعقيد، في ظل استمرار الجماعة في تعطيل جهود التهذية ورفض المبادرات الإقليمية والدولية.

وأكد رئيس مجلس الشورى أن التصعيد الحوثي لا يخدم مصالح اليمنيين، بل يؤدي إلى إطالة أمد المعاناة الإنسانية، واستنزاف مقدرات البلاد، وتقويض فرص إنهاء الحرب.

وشدد على ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في مواجهة هذه الممارسات والضغط على المليشيا لوقف أعمالها العدائية والانخراط الجاد في مسار السلام.

وأوضح أن مليشيا الحوثي الإرهابية أثبتت من خلال ممارساتها أنها تستخدم الحرب والتصعيد وسيلة لتحقيق أجندات خارجية، على حساب أمن اليمنيين واستقرار بلدهم، داعياً إلى موقف دولي أكثر حزمًا يحول دون استمرار تهديداتها لليمن والمنطقة.

أمن اليمن والمنطقة

الأحمر والممرات الملاحية الدولية، مؤكداً أن هذه الأعمال تمثل امتداداً لمشروع إيراني يزعم أمن المنطقة.

وأكد مجلس النواب إدانته للاعتداءات التي نفذتها مليشيات تابعة لإيران في العراق باستخدام طائرات مسيرة حاولت استهداف منشآت بترولية في المنطقة الشرقية والرياض، مشدداً على دعمه الكامل للإجراءات التي تتخذها المملكة لحماية أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها.

وأشار المجلس إلى أن تبني مليشيا الحوثي الإرهابية لهذه الاعتداءات، رغم وضوح الجهة المنفذة، يعكس ارتباطها بالمشروع الإيراني واستخدامها أداة لتنفيذ أجنداته، محذراً من استمرار الزج باليمن في صراعات لا تخدم مصالح الشعب اليمني.

وأكد مجلس النواب أن إنهاء الانقلاب الحوثي واستعادة مؤسسات الدولة أصبح مطلباً وطنياً وإقليمياً، وأن تحرير اليمن من هيمنة المليشيا المدعومة من إيران يمثل الطريق لحماية الأمن القومي العربي.

من جانبه، أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني أن استمرار مليشيا الحوثي الإرهابية في استهداف السفن التجارية وتهديد أمن البحر الأحمر والممرات الملاحية الدولية يثبت تنفيذها أجندة إيرانية تهدف إلى زعزعة أمن المنطقة وتقويض الأمن البحري العالمي.

وأوضح الزنداني أن الاعتداءات الحوثية لا تهدد اليمن وحده، بل تمتد آثارها إلى المنطقة والعالم عبر تهديد حرية الملاحة والإضرار بالتجارة الدولية، داعياً المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف أكثر حزمًا

لردع هذه السلوكيات وتجفيف مصادر دعم المليشيا.

وأكد أن الحكومة ستواصل، بالتنسيق مع تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية والشركاء الدوليين، مواجهة التهديدات وحماية الملاحة الدولية ودعم جهود استعادة مؤسسات الدولة.

كما أدانت الحكومة الهجوم الحوثي على سفينة تجارية في البحر الأحمر، مؤكدة أن التصعيد الأخير يكشف إصرار المليشيا على تقويض جهود السلام والزج باليمن في صراعات تخدم أجندات خارجية. وأوضح أن الرد العسكري لتحالف دعم الشرعية جاء في إطار حماية الملاحة الدولية ومكافحة الإرهاب، وفق قواعد القانون الدولي، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين والمنشآت المدنية، مشيرة إلى استمرار عمل الموانئ اليمنية بصورة طبيعية واستقبال السفن التجارية والإمدادات الإنسانية.

وأكدت الحكومة أن مليشيا الحوثي الإرهابية تستخدم البحر الأحمر وباب المندب كورقة ابتزاز للمجتمع الدولي، محملة إياها مسؤولية التداعيات الإنسانية والاقتصادية والأمنية الناتجة عن تصعيد ها.

بدورها، أكدت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين تضامن اليمن الكامل مع المملكة العربية السعودية، معتبرة الاعتداءات على المنشآت السعودية امتداداً للمشروع الإيراني الرامي إلى زعزعة أمن المنطقة.

وشددت الوزارة على ضرورة تبني موقف دولي حازم لمواجهة المليشيات المدعومة من إيران وتجفيف مصادر تمويلها وتسليحها، مؤكدة أن التجربة اليمنية أثبتت أن التهاون مع هذه الجماعات يقود إلى مزيد من التصعيد وعدم الاستقرار.

الحكومة تراجع

أولوية في المرحلة الراهنة.

وقال الزنداني، خلال ترؤسه اجتماعاً حكومياً في العاصمة المؤقتة عدن، إن الحكومة تعمل، بتوجيهات من رئيس مجلس القيادة الرئاسي، على تحديث خطط الاستجابة لمواجهة مختلف السيناريوهات المحتملة، بما يحافظ على استقرار الأسواق واستمرار تدفق الواردات وتأمين المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية والغذاء والوقود.

وناقش الاجتماع مستجدات الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والخدمية، وتداعيات التصعيد الحوثي في البحر الأحمر، إضافة إلى خطة اللجنة الحكومية لإدارة الأزمات الهادفة إلى رفع جاهزية مؤسسات الدولة والتنسيق بين الجهات المعنية للحد من الآثار الأمنية والاقتصادية والإنسانية لأي تطورات محتملة.

وأكد رئيس الوزراء أن استمرار مليشيا الحوثي الإرهابية في استهداف السفن التجارية وتهديد الملاحة الدولية لا يحضر بالأمن الإقليمي والدولي فقط، بل يفاقم معاناة اليمنيين ويكشف استمرار تنفيذها لأجندات إيرانية على حساب مصالح الشعب اليمني وفرص السلام.

وفي جانب الخدمات، أكد الزنداني أن العاصمة المؤقتة عدن ستظل في مقدمة أولويات الحكومة باعتبارها مركز إدارة الدولة، مشدداً على المضي بالتنسيق مع السلطة المحلية لتنفيذ معالجة عاجلة لتحسين الخدمات الأساسية وتعزيز الأمن ومعالجة الاختلالات المتراكمة.

وأوضح، خلال لقائه وزير الدولة محافظ عدن عبدالرحمن شيخ وعداً من قيادات السلطة المحلية، أن المرحلة الحالية تتطلب شراكة فاعلة بين الحكومة والسلطة المحلية، وتعزيز الرقابة والمساءلة، وإعادة بناء المؤسسات على أسس الكفاءة والشفافية وسيادة القانون.

وأضاف أن بناء دولة قوية يتطلب مؤسسات فاعلة قادرة على تقديم الخدمات للمواطنين، مؤكداً أن إصلاح مؤسسات الدولة يمثل معركة موازية لمعركة استكمال استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي المدعوم من إيران.

وجهه رئيس الوزراء بإعداد خطة مشتركة بين الحكومة والسلطة

المحلية لمعالجة الاختلالات وتحسين البنية التحتية، مع إشراك القطاع الخاص في جهود التنمية، وإعادة الدور الحضاري والثقافي والاستثماري لمدينة عدن.

وزير الدفاع: القوات المسلحة

أثبتت أنها لا تعيش إلا على دورات وجولات العنف والإرهاب والقرصنة والفوضى، واستهداف مقدرات اليمن، واستغلال موقعه الحيوي لتهديد الملاحة الدولية ودول الجوار، خدمة لأجندة مموليها ومشغلها في طهران.

وأشار إلى أن "القوات المسلحة ومن منطلق مسؤوليتها ومهامها الدستورية وبالتنسيق الوثيق مع تحالف دعم الشرعية والشركاء الدوليين ستواجه وتتصدى لهذا الإرهاب المزعزع لأمن الملاحة والممرات المائية، حتى تحييد خطر وتهديد هذه الجماعة المارقة".

وأكد أن هذا الخطر "لن يتوقف ويعم الأمن والسلام الإقليمي والدولي، إلا ببت زراع الحرس الثوري المتمثل في هذه الأداة الكهنوتية العميلة، وبسط سيطرة الدولة على كافة التراب الوطني".

وزير الصناعة:

جاء ذلك خلال تشييده ومعه مدير مكتب البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في عدن المهندس أحمد مدخلي، في العاصمة المؤقتة عدن، العمل في مشروع المهد الصناعي والتجاري، الذي يُنفذ بتمويل المؤسسة الإسلامية، بإشراف من البرنامج السعودي، ضمن برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية.

ويهدف المشروع الذي شارك في تشييده نائب وزير الصناعة سالم الوالي، ووكيلا الوزارة لقطاع التجارة الخارجية مدير المشروع محمد الحميدي، وعلي الشرفي، إلى بناء وتأهيل الكوادر الحكومية وفق المعايير الدولية عبر برامج تدريبية ودراسات بحثية ينفذها المعهد في مجالات التجارة الدولية، والمشروعات الصغيرة والأصغر، وتنمية ريادة الأعمال، بما يسهم في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين بيئة الأعمال.

وأشاد الأشول بالدور التنموي الرائد الذي يضطلع به البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن من خلال تنفيذ مشاريع استراتيجية في مختلف المحافظات.. مؤكداً أن هذه المشاريع تمثل نموذجاً ملموساً للتعاون التنموي المثمر، وتعكس عمق العلاقات الأخوية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية.

بيارق الردع

رابحة وخياركم الوحيد للنجاة من سحق محتّم هو إلقاء السلاح فورا والخروج من مأزق المكابرة وعقدة العمالة.

أما إذا ركبتم رؤوسكم واستمرأنتم العناد فأبشروا بقسوة لا قبل لكم بها، ستأتيكم من فوقكم ومن تحت أرجلكم ومن كل حذب وصوب وستكون حرب اجتثاث كاملة تقتلعكم من جذوركم حتى لا يبقى لكم في أرض اليمن الطاهرة أثر يُذكر.. ولات حين مناص.

وفي ختام هذا المشهد الذي يسطر فيه أبطال الجو والأرض ملاحم التطهير، نوّك أن شمس اليمن العربية الأصيلة لن تغيب خلف غيوم الظلمة الإيرانية وأن دماء الشهداء وتضحيات الأشقاء لن تذهب سدى، إنها معركة وجودية ولن نكون فيها إلا أسبيادا فوق أرضنا والشواهد كلها تؤكد أن فجر الخلاص قد لاح في الأفق.

إن ما يتوجب على المليشيا الحوثية الإرهابية ومن يقف وراءها أن يدركوا جيدا: أن عاصفة الغضب اليمني والعربي قد انطلقت ولن تتوقف حتى تضع الحرب أوزارها بقطع دابر الإرهاب واستعادة الدولة ودفن الوهم الحوثي في مزابل التاريخ، فاليمن عصي على الانكسار والغد لليمنيين الأحرار .. ولْيُنصِرْ الله مَنْ يَنْصُرْهُ.

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net

للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 713689408 +967 776051444
+967 777650230 +967 716065049

المدير الفني :

عبد الملك السامعي

سكرتيرا التحرير:

عمر أحمد ■ توفيق الحاج

نابا مدير التحرير:

منصور الغدرة ■ عارف المقطري

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
السياسية
WEEKLY POLITICAL REVIEW
أسبوعية .. سياسية .. غافة

تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

نائب رئيس هيئة الإسناد اللوجستي:

القوات المسلحة في أعلى درجات اليقظة والجاهزية
في مختلف الجبهات والميادين

لا ينتظرون سوى ساعة الصفر التي تحدها القيادة السياسية والعسكرية للقيام بواجبهم المقدس في استعادة الأمن والاستقرار ودحر واجتثاث مليشيا الحوثي الإرهابية وإنهاء معاناة أبناء شعبنا.

وأضاف: القوات المسلحة قادرة وبكل كفاءة واقتدار على خوض المعركة الوطنية وحسمها، وهذه القدرة تنطلق من امتلاك العتاد والسلاح، والعقيدة القتالية وعدالة القضية والتفاف أبناء الشعب حولها؛ وقد أثبتت التجارب الميدانية أن قواتنا المسلحة هي الصخرة التي تحطم عليها أوهام مليشيا الحوثي الإرهابية ومشاريعها الطائفية والدخيلة؛ وكل مشاريع التخريب والفوضى، وبهذه المقومات والاستعداد العسكري المتكامل وإرادة القيادة السياسية، فإن نصر قواتنا المسلحة وتحقيق الانتصار الاستراتيجي محسوم سلفاً ومسألة وقت.

وأكد نائب رئيس هيئة الإسناد اللوجستي بقوله: ثقتنا كاملة بقدرات قواتنا، وستنتهي المعركة لصالح إرادة أبناء الشعب اليمني وخياره الحتمي في استعادة مؤسسات الدولة وسيادة النظام والقانون.

قال نائب رئيس هيئة الإسناد اللوجستي اللواء الركن علي الفضلي: إن القوات المسلحة بمختلف التشكيلات في أعلى درجات اليقظة والجاهزية على امتداد خارطة الوطن، متمسكة بمسؤولياتها الدستورية والوطنية لحماية المكتسبات الوطنية والسيادة والجمهورية.

وأكد اللواء الفضلي في تصريح لـ "سبتمبر نت" أن التطورات الأخيرة على الصعيدين الميداني والعسكري والسياسي تضع المؤسسة العسكرية في موضع القوة الفاعلة والمسيطر.

وأضاف: أبطال القوات المسلحة ليسوا دعاة حرب، ولكنهم الذراع الضارب للقيادة السياسية لفرض السلام العادل وتحقيق تطلعات وأمال شعبنا، والأبطال في مختلف الجبهات والميادين مدركين أن خيار الحسم لم يعد مجرد شعار، وإنما خيار استراتيجي تفرضه الوقائع على الأرض لإنهاء جرائم وتمرد مليشيا الحوثي الإرهابية.

وأوضح نائب رئيس هيئة الإسناد اللوجستي أن إعلان جاهزية القوات المسلحة من قبل القيادة العليا ليس مجرد تصريح معنوي، وإنما ناتج عن ثقة بقدرات أبطال القوات المسلحة

نائب المفتش العام:

القوات المسلحة متحفزة لحسم المعركة الوطنية



جوية إلى مطار صنعاء، معتبراً أن هذه الخطوة تمثل امتداداً لسجل طويل من الخروقات والانتهاكات التي تمارسها مليشيا الحوثي ومن يقف خلفها.

وأكد أن مليشيا الحوثي الإرهابية دأبت على نقض الالتزامات والاتفاقات، ورفض المبادرات وممارساتها، تؤكد استمرار نهجها القائم على تقويض مؤسسات الدولة وتهديد الأمن والاستقرار، مجدداً التأكيد أن القوات المسلحة جاهزة لخوض المعركة الوطنية، وتنفيذ واجبها الدستوري والوطني في استعادة الدولة، وحماية سيادة اليمن ومكتسباته الوطنية.

أكد نائب المفتش العام للقوات المسلحة، اللواء الركن مسفر الحارثي، جاهزية القوات المسلحة لخوض معركة استعادة ما تبقى من المناطق الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، مشدداً على أنها تقف رهن إشارة القيادة السياسية والعسكرية لتنفيذ مهامها الوطنية.

وقال اللواء الحارثي، في تصريح لـ "سبتمبر نت": إن القوات المسلحة بمختلف تشكيلاتها ووحداتها في أعلى درجات الجاهزية القتالية، وعلى أهبة الاستعداد لخوض معركة استكمال التحرير، واستعادة مؤسسات الدولة، وإنهاء انقلاب وإرهاب مليشيا الحوثي، مؤكداً أن القوات المسلحة تمتلك الإرادة والكفاءة والقدرة على إنجاز هذه المهمة الوطنية.

وأضاف: أن القوات المسلحة، بقيادة فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة، تنتظر "ساعة الصفر" لهزيمة ودحر المليشيا الإرهابية، وتطهير الأراضي اليمنية من مشروعيها التخريبي، وقطع النفوذ الإيراني الذي يسعى إلى زعزعة أمن اليمن والمنطقة من خلال أدواته ومليشياته.

وأشار نائب المفتش العام إلى أن مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني أداة لتنفيذ أجندة إيران في المنطقة، ولتهديد أمن اليمن ودول الجوار والمنطقة، وإطالة أمد الحرب خدمة لمصالح إيران التوسعية.

واستذكر اللواء الحارثي الانتهاك الإيراني الأخير للسيادة اليمنية من خلال تسيير رحلة

ناطق القوات المسلحة العميد الركن عبده مجلي لـ «الشرق الأوسط»:

جاهزون لاستعادة مؤسسات الدولة والقضاء على المشروع الإيراني

الدولة وقواتها المسلحة ستبسط على كامل التراب الوطني



مع مختلف التطورات بمسؤولية وطنية عالية، واتخذت قرارات مدروسة هدفت إلى حماية المدنيين وممتلكاتهم، وتجنب الشعب اليمني تداعيات التصعيد الحوثي، وإفشال المحاولات الرامية إلى جر اليمن إلى صراعات تخدم الأجندة الإيرانية.

ودعا المواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية إلى عدم السماح بالزج بأبنائهم في جبهات القتال أو استغلالهم وقوداً لحرب خاسرة، مؤكداً أن ممارسات الميليشيات لن تزيد الشعب اليمني إلا إصراراً على استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب.

وثمن مجلي المواقف الأخوية الثابتة للمملكة العربية السعودية، وجهودها المستمرة في دعم الشعب اليمني والتخفيف من معاناته، وتعزيز الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة.

تنسيق كامل مع تحالف دعم الشرعية لردع مليشيا الحوثي وتأمين الممرات البحرية

الدعم الدولي للحكومة والقوات المسلحة مطلوب لحماية الملاحة والتصدي لتهديدات إيران ومليشياتها

حرية الملاحة الدولية وتأمين الممرات البحرية يتطلبان استمرار دعم المجتمع الدولي للجهود الرامية إلى حماية خطوط التجارة العالمية، وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، وصون المصالح الاقتصادية لدول العالم.

وقال مجلي: إن القيادة السياسية تعاملت

المنطقة والملاحة البحرية، ولا سيما أمن المملكة العربية السعودية، يؤكد إصرارهما على تقويض الأمن والاستقرار، ومحاولة التغطية على الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها الميليشيات بحق أبناء الشعب اليمني.

وشدد الناطق الرسمي على أن حماية

القوات المسلحة
تنفيذ مهامها
لحماية السيادة
والمكتسبات
الوطنية

وبين أن جميع الموانئ اليمنية لا تزال مفتوحة أمام حركة الملاحة البحرية، وتواصل استقبال السفن التجارية المحملة بالمواد الغذائية والوقود والبضائع المختلفة. وأشار مجلي إلى أن استمرار النظام الإيراني والمليشيا الحوثية في رفض مبادرات السلام، ومواصلة التصعيد وتهديد أمن

أكد الناطق باسم القوات المسلحة، العميد الركن عبده مجلي، أن القوات المسلحة جاهزيتها العالية واستعدادها القتالي الكامل لترسيخ الأمن والاستقرار، وبسط سيادة الدولة على كامل التراب الوطني. وحذر العميد مجلي في تصريحات لصحيفة "الشرق الأوسط"، من استمرار مليشيا الحوثي الإرهابية، في استهداف السفن التجارية وتهديد أمن البحر الأحمر وحرية الملاحة الدولية، مشيراً إلى أن هذه الاعتداءات تعكس ارتباط الميليشيا بالمشروع الإيراني الهادف إلى زعزعة الأمن القومي اليمني والإقليمي وتهديد المصالح الدولية.

وقال العميد مجلي: إن القوات المسلحة، وبتوجيهات القيادة السياسية، تواصل التنسيق مع تحالف دعم الشرعية لردع التهديدات الحوثية الإرهابية، وتأمين الممرات البحرية، وحماية الملاحة الدولية، ومكافحة الإرهاب الحوثي، باعتبار ذلك مسؤولية وطنية والتزاماً ثابتاً بحماية أمن اليمن والمنطقة، وصون السلم والأمن الدوليين. كما أكد العميد المجلي أن القوات المسلحة اليمنية تتمتع بأعلى درجات الجاهزية والاستعداد القتالي الكامل، وتمتلك القدرة والكفاءة العملياتية والروح المعنوية العالية التي تمكنها من تنفيذ مختلف المهام العسكرية، والدفاع عن أمن الجمهورية اليمنية وسيادتها.

ولفت إلى أن القوات المسلحة، بإسناد من أبناء الشعب اليمني، ستواصل أداء واجبها الوطني بكل عزم حتى استعادة مؤسسات الدولة، وترسيخ الأمن والاستقرار، وبسط سيادة الدولة على كامل التراب الوطني.

وأوضح العميد مجلي أن العمليات العسكرية التي نفذها تحالف دعم الشرعية، بقيادة المملكة العربية السعودية، جاءت رداً على الاعتداءات الحوثية التي استهدفت السفن السعودية في البحر الأحمر، ونفذت وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني، مع الحرص على الحفاظ على مقدرات الشعب اليمني.

خلال زيارتهما مستشفى عبود

مساعد وزير الدفاع يؤكدان على الاهتمام بتطوير الخدمات الصحية والعلاجية

الطبية، بما يساهم في الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية المقدمة للمنتسبين وأسرهم. وأشار إلى أن قيادة وزارة الدفاع تولي القطاع الطبي العسكري اهتماماً كبيراً، وتسعى إلى توفير الإمكانيات اللازمة لتحسين مستوى الخدمات الطبية، وتذليل الصعوبات التي تواجه سير العمل، بما يعزز كفاءة المؤسسات الصحية العسكرية.. داعياً إدارة المستشفى والكوادر الطبية والإدارية لمضاعفة الجهود، والالتزام بالأنظمة واللوائح المنظمة للعمل، والارتقاء بمستوى الأداء، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرضى، مؤكداً أهمية الاستفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة والحفاظ على التجهيزات والمعدات الطبية.



اللواء سيف الجحافي، إلى شرح حول مستوى الأداء الطبي والخدمات العلاجية التي يقدمها المستشفى، والجاهزية الفنية والطبية، واحتياجات المستشفى من الكوادر والتجهيزات والمستلزمات

أكد مساعدا وزير الدفاع للشؤون اللوجستية اللواء الركن عبد الناصر صبيزة، مساعد وزير الدفاع لشؤون الموارد البشرية اللواء الركن محمد باتيس، أهمية تعزيز مستوى الجاهزية الطبية في المستشفى، والاهتمام بتطوير الخدمات الصحية والعلاجية، بما يتناسب مع احتياجات منتسبي القوات المسلحة.. مشيداً بالجهود التي تبذلها دائرة الخدمات الطبية والكوادر العاملة في المستشفى.

جاء ذلك خلال تفقدتهما مستوى الجاهزية الطبية والخدمات الصحية في مستشفى عبود العسكري بالعاصمة المؤقتة عدن. واستمع اللواء صبيزة، من مدير دائرة الخدمات الطبية العسكرية



مأرب.. تشييع رسمي وشعبي لجثمان قائد كتيبة النقل الشهيد العقيد النهاري

وقدم اللواء شريف واللواء الفقيه تعازي قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة إلى أسرة الشهيد النهاري، وإلى كافة منتسبي هيئة الإسناد اللوجستي، سائلين الله تعالى أن يتغمد الشهيد بواسع رحمته، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

وأكد رئيس هيئة الإسناد اللوجستي أن استشهاد العقيد جبران النهاري يمثل خسارة كبيرة للقوات المسلحة بشكل عام، ولدائرة النقل العسكري بشكل خاص، مستذكراً مناقب الشهيد وإخلاصه في خدمة الوطن والمؤسسة العسكرية، مشيراً إلى أنه كان نموذجا يحتذى به في تحمل المسؤولية، وأدى واجباته بكل كفاءة واقتدار.

شُيِّع بمدينة مأرب جثمان قائد كتيبة النقل بوزارة الدفاع، الشهيد العقيد جبران أحمد النهاري، الذي ارتقى شهيداً أثناء أدائه واجبه الوطني في خدمة القوات المسلحة. وجرّت مراسم التشييع الرسمية لجثمان الشهيد ساحة المستشفى العسكري، عقب الصلاة عليه، حيث حُمل على أكف حرس الشرف ملفوفاً بالعلم الجمهوري، في موكب جنازتي مهيب تقدمه محافظ محافظة صنعاء اللواء عبد القوي شريف، ورئيس هيئة الإسناد اللوجستي بوزارة الدفاع اللواء الركن عبدالعزيز الفقيه، وعدد من مديري الدوائر، وقادة الألوية والوحدات العسكرية.

في الوقت الذي يتم إسقاط مسيراتها وعناصرها تفر من جبهات القتال

مليشيا الحوثي الإرهابية تغرر بالأطفال وترج بهم في معاركها المنيية



المسيلة بمديرية الصفراء، رصدوا تحليق الطائرة المسيرة الحوثية وهي تحاول الاقتراب من مواقعهم العسكرية. وأوضح المصدر أن القوات تعاملت بكل حزم وقوة مع الهدف العادي واستخدمت مضادات الدافع الجوي الأرضية بكفاءة عالية مما أدى إلى إصابة الطائرة إصابات مباشرة وإسقاطها قبل أن تتمكن من تحقيق هدفها الفاسد.

وأكد المصدر على الجاهزية القتالية العالية واليقظة التامة لقوات محور الرزانات وتصديهم المستمر لأي محاولات تسلل أو اعتداءات تقوم بها المليشيا الحوثية، مؤكداً على أن أبطال الجيش بالمرصاد لكل تحركات الحوثيين واحباطها. وفي محافظة تعز أسقطت الدفاعات الجوية التابعة للقوات المسلحة، طائرة مسيرة مفخخة أطلقتها مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، وذلك أثناء محاولتها استهداف مواقع عسكرية للجيش جنوب محافظة تعز. وقال مصدر عسكري في محور طور الباحة: إن وحدات الدفاع الجوي تمكنت من رصد الطائرة المسيرة المعادية والتعامل معها بنجاح وإسقاطها، قبل وصولها إلى أهدافها.

وأكد المصدر أن مليشيا الحوثي الإرهابية تواصل محاولاتها الفاشلة لاستهداف مواقع القوات المسلحة عبر الطائرات المسيرة، في إطار تصعيدها المستمر وانهكاتها المتكررة، مشيداً بيقظة وجاهزية أبطال القوات المسلحة في مختلف الجبهات.

وجدد المصدر العسكري التأكيد على أن القوات المسلحة تمتلك الجاهزية الكاملة للتصدي لأي محاولات عدائية.

تواصل مليشيا الحوثي الإرهابية تصعيدها في مختلف الجبهات والدفع بتعزيزات مسلحة وعربات واسلحة إلى تعز والضالع والجوف ومارب، ففي محافظة تعز دفعت المليشيا باليات ومدركات ومعدات عسكرية متنوعة قادمة من محافظة إب.

وأفادت مصادر أن المليشيا الحوثية دفعت بتعزيزاتها لتتمركز في عدد من المواقع في المحافظة، أبرزها حي الكنب، ومفرق سامع، والأقروض، بالتزامن مع انتشار عناصر إرهابية تابعة لها، في منطقة الشبيخين.

وأضافت المصادر: أن المليشيا نقلت جزء من المعدات المستخدمة في مناورة قتالية، من بينها منصة لإطلاق الصواريخ، إلى مرتفعات مديرية ماوية، ومنطقة الستين بمديرية التعز، بالتزامن مع استحداث طريق يربط مفرق ماوية بمنطقة السيميين.

وأضافت المصادر: أن العناصر التي وصلت إلى دمنة خدير خلال الليلة الماضية، في وقت تسعى فيه المليشيا إلى استئجار منازل مرتفعة مطلّة على الخطوط الرئيسية، يُعتقد أنها تخطط لاستخدامها في أعمال المراقبة العسكرية والقنص، خصوصاً في حي الكنب ومفرق سامع والأقروض.

وكانت مليشيا الحوثي، أجرت، الخميس الماضي، مناورة عسكرية في منطقة دمنة خدير بمديرية خدير شرقي محافظة تعز. وقالت مصادر ميدانية: إن المليشيا نفذت خلال المناورة تدريبات على إطلاق النار من منطقة سد تسقيع باتجاه جبل البرقة، باستخدام سلاح عيار 23.

وفي السياق أجرت مليشيا الحوثي مناورة عسكرية في منطقة دمنة خدير، شملت تدريبات على إطلاق النار من منطقة سد التسقيع باتجاه جبل البرقة باستخدام سلاح عيار 23. كما فرضت المليشيا قيوداً على حركة المواطنين في المناطق القريبة من مواقع التدريبات، ومنعت الأهالي من مغادرة بعض المناطق، ودعت السكان إلى عدم التنقل خلال فترة تنفيذ المناورة.

وفي محافظة الضالع صعدت مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني خلال اليومين الماضيين، عبر استحداث نقاط مسلحة جديدة لعناصرها بمديرية قطيفة، بالتزامن مع إرسال تعزيزات إلى عدد من جبهات المحافظة، في تحركات تعكس استمرار نهجها التصعيدي الإرهابي

قائد المنطقة العسكرية الرابعة يرأس اجتماعاً موسعاً لقادة الألوية والوحدات العسكرية



أكد قائد المنطقة العسكرية الرابعة، اللواء حمدي شكري، أهمية توحيد الجهود وتعزيز التنسيق المشترك بين مختلف المحاور الألوية والوحدات العسكرية، بما يضمن مواجهة التحديات العسكرية والأمنية، والوقوف صفاً واحداً في مواجهة مليشيات الانقلاب الحوثي وحماية الوطن والحفاظ على المكتسبات الوطنية.

جاء ذلك خلال ترؤسه اجتماعاً موسعاً في العاصمة المؤقتة عدن، للوقوف على مستجدات الأوضاع الميدانية، وفي مستهل الاجتماع الذي ضم عددا من قادة الألوية والوحدات العسكرية بحضور أركان المنطقة العسكرية الرابعة العميد الركن محضار السعدي، ورئيس العمليات العميد الركن علي حسن الجهوري، أشاد قائد المنطقة بالطبولات والتضحيات التي يجتريها أبطال القوات المسلحة في مواجهة مليشيات الحوثي الإرهابية منذُ انقلابها على الدولة.

واستمع اللواء حمدي شكري، إلى تقارير موجزة من قادة الألوية تناولت الأوضاع الميدانية والعملياتية، ومستوى الجاهزية والاستعدادات، إلى جانب أهم الاحتياجات والمطالبات.. مؤكداً حرص قيادة المنطقة على توفير كافة المتطلبات والاحتياجات.

وشدد قائد المنطقة، على أن المرحلة الراهنة تستوجب توحيد الصفوف والعمل بروح الفريق الواحد لمواجهة التحديات الماثلة، والتصدي لأي اعتداء يستهدف المحافظات المحررة، والوقوف في خندق واحد وجبهة موحدة لمواجهة تلك التحديات.. مؤكداً أن جبهات مواجهة مع مليشيات الحوثي الإرهابية تمثل جبهة واحدة مهما اختلفت موقعها.

ووجه قائد المنطقة العسكرية الرابعة، قادة المحاور والألوية والوحدات العسكرية برفع مستوى الجاهزية القتالية، وتعزيز اليقظة الأمنية والعسكرية، مع الالتزام بتنفيذ المهام الموكلة إليهم لحفظ الأمن والاستقرار، وضوء السكينة العامة، وحماية الوطن والمواطن.. مشدداً على أهمية الاستعداد الدائم لمواجهة مختلف

التحديات والتحديات. وفي السياق ناقش قائد المنطقة العسكرية الرابعة اللواء الركن حمدي شكري، مع محافظ محافظة أبين قائد محور أبين اللواء الدكتور مختار بن الخضر الرياش الهيثمي، مستجدات الأوضاع الأمنية والعسكرية في المحافظة، وسبل تعزيز الأمن والاستقرار وتوحيد الجهود بين مختلف الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية والسلطة المحلية، ورفع الجاهزية القصوى في الجبهات القتالية.

وفي اللقاء أشار قائد المنطقة العسكرية الرابعة إلى الدور الوطني الذي تضطلع به القوات المسلحة في حماية الوطن وتعزيز الأمن والاستقرار.. مؤكداً على أهمية تكامل الأدوار، وتوحيد الجهود بين جميع المؤسسات الرسمية لمواجهة أي تهديدات تمس أمن المواطنين أو استقرار المحافظة. من جانبه أوضح محافظ أبين أن المحافظة تشهد مرحلة جديدة من العمل المؤسسي تتطلب مزيداً من التنسيق بين مختلف الأجهزة الرسمية، ومنها الأجهزة الأمنية والعسكرية.. مثنياً الدعم الذي تقدمه قيادة المنطقة العسكرية الرابعة لتعزيز الأمن والاستقرار وتوحيد الجهود بين مختلف الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية والسلطة المحلية، ورفع الجاهزية القصوى في الجبهات القتالية، وسبل تعزيز الأمن والاستقرار وتوحيد الجهود بين مختلف الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية والسلطة المحلية، ورفع الجاهزية القصوى في الجبهات القتالية.



تنفيذاً لتوجيهات مجلس الدفاع الوطني ووزير الداخلية

أجهزة الأمن والشرطة ترفع الجاهزية وتعزز الانتشار الأمني

شرطة شبوة ستظل بقطعة وحاضرة لحماية المحافظة بالتنسيق مع مختلف الوحدات العسكرية والأمنية، وأقر الاجتماع عدداً من الإجراءات والتدابير الحازمة لتعزيز الأمن والاستقرار .

وتمن مدير عام شرطة محافظة شبوة، الدعم الأخوي الذي يقدمه الأشقاء في التحالف العربي، بقيادة الأشقاء في المملكة العربية السعودية لشرطة المحافظة، بما يعزز قدراتها في حماية الاستقرار والممتلكات العامة والخاصة.

وتعكس الإجراءات والتدابير التي أقرتها الأجهزة الأمنية مستوى عالياً من اليقظة والاستعداد، وحرصاً مستمراً على تنفيذ توجيهات القيادة الأمنية وتعزيز العمل المؤسسي والتنسيق المشترك بين مختلف الوحدات العسكرية والأمنية. كما تؤكد هذه الجهود أن الأجهزة الأمنية ماضية في أداء مسؤولياتها الوطنية، وتوسيع نطاق الانتشار وتعزيز الحضور الميداني، بما يسهم في حماية المواطنين وصون الممتلكات وترسيخ السكينة العامة، والتصدي لأي تهديدات أو محاولات تستهدف أمن المحافظات واستقرارها، بما يعزز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة ويدعم مسار استعادة الأمن والاستقرار.

وأشاد مدير الشرطة بمستوى التواجد والانضباط العالي الذي لمسه لدى أبناء الوحدات الأمنية، منبهاً على حسهم الوطني المرتفع واستعدادهم الدائم لحماية الاستقرار والحفاظ على السكينة العامة للمواطنين في المحافظة.

وفي السياق متصل ترأس مدير عام شرطة محافظة شبوة، العميد الركن فؤاد محمد النسي، اجتماعاً أمنياً موسعاً ضم كافة قيادات الوحدات والمصالح والإدارات الأمنية بالمحافظة، لندرس الأوضاع والارتفاع بكفاءة الأداء الميداني والعملياتي.

وفي مستهل الاجتماع، نقل العميد النسي للحاضرين تحيات معالي وزير الداخلية، اللواء الركن إبراهيم علي حيدان، ومحافظ المحافظة، رئيس اللجنة الأمنية، عوض محمد بن الوزير، مشيداً بالجهود التي تبذلها كافة الأجهزة للجمع في سبيل حفظ الأمن والاستقرار.

وأكد مدير عام شرطة شبوة، خلال الاجتماع الذي يأتي بناء على توجيهات معالي وزير الداخلية، وبحسب تنفيذ مخرجات اجتماع مجلس الدفاع الوطني، أن الأجهزة الأمنية في المحافظة في أعلى درجات الجاهزية والاستعداد للتصدي بحزم لأي محاولات للمليشيات الإرهابية، تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار، مؤكداً أن

في المحافظة، للاطلاع على مستوى الانضباط والجاهزية الميدانية، وذلك في إطار تنفيذ التوجيهات الأخيرة الصادرة عن معالي وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان وبناء على مخرجات اجتماع مجلس الدفاع الوطني والخاصة برفع حالة التأهب الأمني إلى أقصى درجاتها. وشملت الزيارات التفقدية مقرات قوات الأمن الخاص، وقوات الطوارئ؛ حيث طاف العميد الأكحلي بالوحدات المرابطة واطلع على الترتيبات الأمنية المتخذة لتنفيذ خطط الانتشار والسيطرة الميدانية.

وخلال لقائه بالضباط والصف والجنود، شدد مدير عام الشرطة على رفع الجاهزية القتالية والأمنية واليقظة العالية في مختلف القطاعات، مؤكداً أن المرحلة الحالية تُعد "مرحلة دقيقة ومفصلية" تتطلب مضاعفة الجهود والحفاظ على أعلى مستويات الانضباط للتعامل مع مختلف الظروف والتطورات.

وأشار العميد الأكحلي إلى الجاهزية الكاملة للمؤسسة الأمنية بكافة منتسبيها لتنفيذ المهام الموكلة إليها بكل كفاءة واقتدار، لافتاً في حديثه إلى يقين المؤسسة الأمنية بالقيام؛ حيث قال: «بإذن الله، لن نتعد لقاءاتنا خلال المرحلة القريبة والقادمة إلا في منطقة الحويان بعد تطهيرها وتحريرها من مليشيا الحوثي الإرهابية».

مضاعفة الجهود ورفع الجاهزية الأمنية إلى أقصى درجاتها، تنفيذاً لتوجيهات معالي وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان، بناء على مخرجات اجتماع مجلس الدفاع الوطني، مؤكداً أهمية اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الأمنية اللازمة بما يعزز حضور مؤسسات الدولة، ويبرز هيبتها، ويحافظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

ووجه مدير عام الشرطة قائد الحملة الأمنية بمواصلة تنفيذ الانتشار الأمني على نطاق أوسع، وتعزيز انتشار النقاط الأمنية والدوريات الثابتة والمتحركة، بما يضمن تغطية مختلف أحياء وشوارع مدينة تعز والمديريات المحررة، ورفع مستوى التواجد الأمني بما يسهم في سرعة الاستجابة لأي طارئ.

وأشاد بالجهود التي تبذلها مختلف الوحدات الأمنية منذ بدء تنفيذ توجيهات معالي وزير الداخلية برفع الجاهزية الأمنية، مشيراً إلى أن تلك الجهود أسهمت في تعزيز الانتشار الأمني، ورفع مستوى الانضباط، وتعزيز ثقة المواطنين بالأجهزة الأمنية، مؤكداً استمرار العمل بوتيرة عالية لترسيخ الأمن والاستقرار وحماية المواطنين وفي السياق تفقد مدير عام شرطة محافظة تعز، العميد منصور الأكحلي، ميدان عدد من الوحدات الأمنية

تواصل الأجهزة الأمنية في المحافظات المحررة رفع مستوى الجاهزية والاستعداد وتعزيز الانتشار الميداني، في إطار جهودها الرامية إلى ترسيخ الأمن والاستقرار وحماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة، وتنفيذاً لتوجيهات وزارة الداخلية ومخرجات اجتماع مجلس الدفاع الوطني.

وفي هذا السياق، عقدت قيادات الشرطة في عدد من المحافظات اجتماعات أمنية موسعة، جرى خلالها استعراض المستجدات الأمنية، ومناقشة خطط تعزيز الأداء والانتشار الأمني، ورفع مستوى التنسيق بين مختلف الوحدات الأمنية والعسكرية، بما يضمن سرعة الاستجابة للتهديدات والطوارئ، والتصدي بحزم لأي محاولات تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار، وتعزيز حضور مؤسسات الدولة وهيبتها.

ففي محافظة تعز ترأس مدير عام شرطة المحافظة، العميد منصور الأكحلي، اجتماعاً أمنياً موسعاً ضم القيادات الأمنية بالمحافظة ومدراء شرطة المديرات، لمناقشة المستجدات الأمنية والترتيبات الميدانية الهادفة إلى رفع مستوى الجاهزية الأمنية وتعزيز الأداء الأمني في المحافظة.

وفي مستهل الاجتماع، شدد العميد الأكحلي على

شرطة محافظة مأرب.. جهود أمنية وتأهيل مستمر

المحافظات، وخضع المشاركون خلالها لبرنامج تدريبي نوعي اشتمل على تدريبات بدنية وعسكرية شاقة، إلى جانب معارف شرطية وقانونية وأمنية ومحاضرات في الحس الأمني والولاء الوطني، بهدف بناء قدراتهم ورفع جاهزيتهم الميدانية.

وأوضح العميد الصباحي أن اختتام الدورة بتنفيذ مسير عسكري لمسافة (25) كيلومتراً يمثل اختباراً عملياً لقياس مستوى اللياقة البدنية والتحمل والانضباط العسكري الذي اكتسبه المتدربون خلال فترة التدريب، معرباً عن شكره لقيادة وزارة الداخلية على دعمها المستمر، ولللكادر والطاقم التدريبي وقيادة الدورة والمدربين، ولكل من أسهم في إنجاحها.

ضبط التهريب

كما حققت أجهزة شرطة مأرب نجاحاً أمنياً حيث ضبطت الأجهزة الأمنية بمحافظة مأرب شحنتين من المواد المخدرة كانتا في طريقهما إلى مليشيا الحوثي في صنعاء.

وأوضح مصدر أمني بشرطة محافظة مأرب أن إحدى النقاط التابعة لقوات الأمن الخاصة ضبطت 104 آلاف حبة من مادة "الريجبالين المخدرة"، فيما تمكنت نقطة أخرى من ضبط أكثر من 1900 حبة من نوع "كبتاجون" وكيلو جرام من مادة الحشيش، كانت جميعها في طريقها إلى المليشيا الحوثية.

وأشار المصدر الأمني بشرطة مأرب إلى أن الشحنتان كانت مخفية بطريقة موهمة يصعب اكتشافها، غير أن بقطعة رجال الأمن حالت دون مرورها.

وأكد المصدر الأمني أنه تم إحالة المضبوطات والمتهمين إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات القانونية، مشدداً على أن الأجهزة الأمنية في مأرب ستظل بالمرصاد لعصابات التهريب التي دوماً ما تكون مرتبطة بالمليشيا الحوثية، التي تسعى لإغراق المجتمع بهذه السموم.

وتؤكد هذه الجهود المتكاملة التي تبذلها شرطة محافظة مأرب أن بناء المؤسسة الأمنية لا يقتصر على تعزيز الانتشار والجاهزية، بل يقوم على الاستثمار في الإنسان وتأهيله، ورفع كفاءته المهنية والبدنية والقانونية، وترسيخ وعيه بمسؤولياته الوطنية والإنسانية. كما تعكس النجاحات الأمنية التي حققتها الأجهزة المختصة في ضبط شحنتا المخدرات مستوى عالياً من اليقظة والاحترافية والقدرة على إحباط محاولات التهريب وحماية المجتمع من مخاطرها.



التعريف بأحكام القانون الدولي الإنساني وضوابط تقنين الإجراءات الأمنية.

تأهيل وجاهزية

وفي سياق متصل نفذ المركز التدريبي العام للشرطة بمحافظة مأرب، مسيراً عسكرياً لمسافة (25) كيلومتراً لمنتسبي الدورة الثالثة صاعقة من منتسبي قوات الأمن الخاصة، وشرطة حراسة المنشآت وحماية الشخصيات، وشرطة الدوريات وأمن الطرق بمحافظة مأرب، وعدد من منتسبي شرطة المحافظات غير المحررة، وذلك عقب استكمالهم البرنامج التدريبي لدورة الصاعقة الرامي إلى إعداد وتأهيل كوادر أمنية محترفة، ورفع مستوى الجاهزية القتالية والبدنية لمنتسبي المؤسسة الأمنية، بما يعزز كفاءة الأداء، ويمكّنهم من تنفيذ مهامهم الأمنية والوطنية بكفاءة واقتدار.

وأكد مدير المركز التدريبي العام للشرطة العميد/ خالد صالح الصباحي أن الدورة الثالثة صاعقة، استهدفت منتسبي وزارة الداخلية من مختلف

الأمنية، مؤكداً أن حماية المواطن وسلامته تعد المحور الأساسي للمهام الأمنية وغاية الإجراءات المتخذة.

من جانبه أكد العقيد صالح التتاني أهمية مواصلة برامج التأهيل والتدريب وبناء القدرات لمنتسبي الأجهزة الأمنية، لما لها من دور في الارتقاء بمستوى الأداء وتطوير العمل الأمني، بما يضمن سلامة المواطن وحفظ الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

ومن جانبه قال منسق البرنامج الأستاذ حسين صولان إن مركز حماية المدنيين يهدف من خلال مساهماته في أماكن النزاع إلى تعزيز التعاون المشترك مع القوات العسكرية والأمنية لتعزيز إلبه حماية المدنيين في الصراع وحمايتهم من الأخطار الناتجة عن الحرب، مؤكداً أن مركز "سيفيك" استهدف منذ بداية العام 2026 خلال ثلاث ورش أكثر من 150 متدرباً ومتدربة.

وتطرقت الورشة إلى عدد من المحاور المتعلقة بأليات حماية المدنيين أثناء تنفيذ المهام الأمنية، وأهمية ذلك في تعزيز العلاقة بين رجل الأمن والمجتمع، إلى جانب

الخاصة العقيد حميد خطاب وعدد من القيادات الأمنية، جرى تكريم أوائل الدفعة والمتميزات في الدورة بشهادات تقديرية وهدايا تحفيزية.

حماية المدنيين

وفي السياق اختتمت شرطة محافظة مأرب الورشة التدريبية الثالثة حول حماية المدنيين خلال العمليات الأمنية والتي نظمتها بالتعاون مع مركز حماية المدنيين "سيفيك".

واستهدفت الورشة التي استمرت أربعة أيام، 25 مشاركاً ومشاركة من منتسبي مختلف الوحدات الأمنية بالمحافظة.

وفي حفل الاختتام الذي حضره المدير العام المساعد لمكتب محافظة مأرب الأستاذ عبديريه حليس ومدير إدارة التدريب والتأهيل بشرطة المحافظة العقيد صالح التتاني وفريق مركز حماية المدنيين - مكتب مأرب، حيث حث المدير العام المساعد لمكتب المحافظ المشاركين على ترجمة مخرجات الورشة وتفعيل ما اكتسبوه من معارف ومهارات أثناء تنفيذ مهامهم

تواصل شرطة محافظة مأرب جهودها الأمنية والمهنية في مسارات متوازنة تجمع بين بناء القدرات والتأهيل المستمر، وتعزيز الجاهزية والانضباط، وترسيخ مبادئ حماية المدنيين، إلى جانب اليقظة الأمنية ومكافحة الجريمة والتهريب، بما يعكس حرصها على تطوير الأداء والارتقاء بمستوى العمل المؤسسي.

وخلال الفترة الأخيرة، شهدت المحافظة جملة من الأنشطة والبرامج التدريبية النوعية التي استهدفت تأهيل الكوادر الأمنية ورفع كفاءتها الميدانية والبدنية والقانونية، بالتوازي مع نجاحات أمنية ملموسة في إحباط عمليات تهريب مواد مخدرة كانت في طريقها إلى مليشيا الحوثي الإرهابية في تأكيد على جاهزية الأجهزة الأمنية ويقتظها العالية.

حيث احتفلت مدرسة تدريب وتأهيل أفراد الشرطة بمحافظة مأرب، بتخريج الدورة الثانية استعداد شرطة نسائية من منتسبات شرطة محافظات حجة وصعدة وريمة، وذلك في إطار بناء المؤسسة الأمنية. وأكد مدير مدرسة تدريب وتأهيل أفراد الشرطة العميد راشد المراني، أن تأهيل الكوادر الأمنية يمثل أحد أهم مرتكزات بناء مؤسسة أمنية حديثة وقادرة على الاضطلاع بمهامها بكفاءة واقتدار.. مشيراً إلى أن الدورة استهدفت إعداد وتأهيل عناصر نسائية مؤهلة علمياً وعملياً، وحققت نسبة نجاح بلغت (98%).

وأوضح أن الشرطة النسائية أصبحت شريكاً فاعلاً في المنظومة الأمنية، بما تضطلع به من أدوار نوعية في حماية النساء والأحداث، وتعزيز الأمن المجتمعي، وترسيخ الثقة بين المواطن والمؤسسة الأمنية.. مؤكداً أن الاستثمار في التدريب والتأهيل هو الضمان الحقيقي لبناء جهاز أمني احترافي يواكب المتغيرات الأمنية.

من جانبها أكد مدير عام شرطة محافظة حجة العميد مشعل شعلان، ومساعد مدير عام شرطة محافظة مأرب لشؤون الأمن العميد يحيى الأكوع، أن تخريج هذه الدفعة يمثل إضافة نوعية لوزارة الداخلية ورفداً للأجهزة الأمنية بكوادر نسائية مؤهلة، قادرات على أداء مهامهن الأمنية بكفاءة ومسؤولية، والإسهام في تعزيز الأمن والاستقرار وخدمة المجتمع.. حاثن الخريجات على ترجمة ما اكتسبنه من معارف ومهارات خلال فترة التدريب في أدائهن بالميدان.

وفي ختام الحفل الذي حضره مدير عام شرطة محافظة ريمة العميد أحمد العواضي، ونائب مدير عام شرطة محافظة صعدة قائد فرع قوات الأمن



عودة صقور الجو.. رسائل أربكت إيران ومليشيات الحزام الواحد

بتفصيل سلاح الجو وقصف 6 جبهات في وقت واحد.. مشهد أربع مليشيا الحوثي

الشرعية تفرض معادلة جديدة وتقول: الجبهات واحدة والقرار واحد ومعركة اليمنيين واحدة

لليمنيين القاطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي: دولتكم وشرعيتكم لم تنساكم، وجيشكم بعدما اعداء بناء نفسه واليوم يستعد ليعود إليكم، ومعه دولتكم التي نهبتها ملائي إيران ومليشياته السلاية.

● وفي الرسالة الرابعة، فقد كانت واضحة انها للجيش والقبائل- وهي بالطبع الأهم، لأنها تحاكي الواقفين على أرض الميدان، واختبار حقيقي لدى الجاهزية، ونفخ الروح للتحريض في رجال الميدان، خاصة وأن الملل أصابهم من حالة اللا حرب واللاسلم.. فهي من حيث تخصيص المخاطبة. فهي تعتبر لمنتسبي القوات المسلحة وابطالها تكون الطلعات الجوية لصقور الجو، هي حقنة معنوية لهم لتحريك الركود وهي في نفس الوقت بروفة وتمهيد للمعركة القادمة ضد مليشيا عقائدية لا تؤمن إلا بالحرب والقتل. اثبتت من خلالها قيادة الشرعية " أننا جاهزون للتحرك الشامل. عندما يصدر الأمر للعمليات الآتي عما قريب، والذي سيجرك كل الجبهات معاً.

كما ان الرسالة الرابعة لم تغفل القبائل المرباطة في مطارح الكرامة في منطقة الريان بمحافظة الجوف، والتي قدمت من مختلف المحافظات اليمنية شوقاً لمعركة التحرير واجتثاث مليشيا فارس من على أرض اليمن. وتأكيد على اهمية مساندة القبيلة اليمنية الجمهورية ضد الكهنوت الإمامي، فالشرعية والقوات المسلحة اليمنية وصقور جوها، تقول لأحرار الريان: الدولة عادت لسماحكم. تجهزوا.. معركة الخلاص من كهنوت الإمامة السلاية الحوثية، ها هي قد بدأت من الجو.

● الرسالة الخامسة موجة لملائي إيران: مشروعكم يختنق.

إيران راهنت على استنزاف الشرعية عبر أذرع متعددة.. لكن توحيد قرار التشكيلات والصنوف العسكرية (الجوي والبحري والبحري) في اليمن، ومعه الحصار الأمريكي على "موانئ تصدير الموت"، يسحب البساط من تحت المشروع الإيراني التوسعي في اليمن والمنطقة.

ضرب مخازن المسيرات في 6 جبهات يساوي قطع يد إيران التي كانت تحرك الحوثي عن بُعد.

الخلاصة أن الرسائل التي وجهها صقور الجو اليمني، تعلن عن معادلة جديدة فرضتها الشرعية، مضمونها تحول الشرعية من الدفاع إلى فرض المعادلة. وأن ما حدث خلال الأسبوع الماضي ليس رد فعل، ولكنه بداية فرض معادلة جديدة، استخلصتها الشرعية من سياسة وقائع السنوات الماضية مع المليشيا الإيرانية. وتبادل ادوارها في إثارة الفوضى في اليمن ودول المنطقة.

● معادلة تقول: * أي تصعيد من الحوثي يقابله قصفاً شاملاً لكل مخازنه. وأي تحرك لتحرير أرض، سيكون منسقاً موحداً على كل المحاور.. إذ ان عودة "صقور الجو" الى الخدمة العسكرية هي عودة الدولة، وعندما تتوحد الجبهات ويتوحد القرار، تصبح صنعاء أقرب مما يتصور البعض.



تعيق معركة التحرير واستعادة مؤسسات شرعية دولة اليمنيين وعاصمتهم المحتلة صنعاء.

● الرسالة الثالثة للداخل في مناطق سيطرة المليشيا: الشرعية قوية.. والتحرير قادم بخطى مدروسة. وهذه الضربات تحمل طمأنينة مباشرة وواضحة لأكثر من 20 مليون يمني يتجرعون المعاناة والمرارة، يقبعون تحت سطوت مليشيا الحوثي الارهابية، وتقول لهم هذه الأسباب:

1 - قيادة موحدة: بقيادة فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة، ومعهم قائد التحالف العربي لدعم الشرعية والدولة المركزية التي تخطب ودها الدول الالعبه في السياسة الدولية على مستوى العالم، أصبح الموقف أقوى بعد "تنقية الشوائب" التي كانت تعيق التقدم نحو التحرير الأكبر في السابق.

2 - لا ارتجال بعد اليوم: الضربات تؤكد أن الشرعية تتحرك بخطوات مدروسة وتكتيك عسكري منظم ومحسوب. لا هجوم عشوائي ولا استنزاف.

3 - وعد عملي: عندما يصدر القرار العملياتي بالتحرك الشامل، ستتحرك كل الجبهات في وقت واحد. وهذا ما بدأنا نراه الآن في القصف الجوي المتزامن. كما ان هناك رسالة اخرى موجة

- لم يعد رجال الزحف والتحرير الأكبر بلا غطاء جوي

- التحرير بدأ في الجو بخطوات مدروسة..

ولا مكان للمناورة على الجبهة الواحدة

الفارسية، وتستحضرها اليوم كهنة العصر مليشيا الحوثي. لكن أهم ما في العملية هو "التزامن".

قصف حوبان تعز تزامن مع قصف في محافظات الجوف والبيضاء ومأرب والحديدة والضالع، وهي جبهات مواجهة للمليشيا الحوثي، ومخازنها الاستراتيجية التي كانت في السابق تعتقد أنها في مأمن من اليد الطولى لقوات الشرعية.. ماذا يعني هذا؟!

1. المليشيا الحوثي: لن تستطيع بعد اليوم الاستفراء بكل جبهة على حدة، إذا هاجمت في جبهات محافظة الضالع، سيتم قصف مخازنها في الحديدة، وتحريك المعركة في كل الجبهات؛ وإذا صعدت في جبهات مأرب، ستخسر المليشيا مدى الأسبوع الماضي، وقصف مواقع ومخازن اسلحة المليشيا الحوثية ومختلف المحافظات الخاضعة لسيطرة المليشيا، وخاصة محافظات جبهات خطوط التماس. أدى هذا التطور مع استئثار سلاح الجو الى عمله العسكري إلى إرباك غرفة العمليات والسيطرة للمليشيا الحوثي اربكت حسابات ملائي طهران، وتركيزهم على جبهة واحدة.

2 - لمكونات الشرعية: انتهى زمن تشتت

منصور الغدرة

في تحول نوعي على الأرض، نفذت "صقور الجو" التابعة للقوات المسلحة اليمنية سلسلة غارات دقيقة استهدفت مواقع ومخازن مليشيا الحوثي في مختلف جبهات خطوط التماس بمحافظة الضالع، مأرب، الجوف، تعز، الحديدة، والبيضاء.

الضربات لم تكن مجرد رد على تصعيد إيران ومليشياتها الحوثية الارهابية، وإنما كانت اعلاناً صريحاً، بأن الشرعية استعادت أدواتها ووسائل قوتها، ووحدت قرارها العسكري والسياسي، وبدأت تكتب معادلة جديدة (جبهة واحدة، توقيت واحد، هدف واحد)، وتوجيه رسائل شديدة اللهجة لإيران، أفقدت ايران ومليشياتها الحوثية توازنها، وتركيزها.

● الرسالة الأولى لغرفة عمليات "الحزام الواحد"، والمقصود به إيران ومليشياتها في اليمن والقرن الأفريقي والعراق: "مخازنك مكشوفة، تم قصف مخازن السلاح الإيراني في 6 جبهات، وهذا معناه نهاية أمان التهريب.. وهذا تحديداً للمليشيا الحوثي: عصر "بلا سلاح وبلا غطاء" انتهى.. من خلال تفعيل سلاح الجو اليمني وضرب مخازن السلاح والمسيرات وجبهات خطوط التماس في 6 محافظات في وقت متزامن، فأى تصعيد سيكون اجتثاث وعقاب شامل في كل المحافظات في وقت واحد، وبالتالي استطاعت الشرعية ان توجه 3 رسائل واضحة:

- مضمون الإشارة الأولى، تقول: لدينا القدرة للوصول إلى كهوفكم ومخابئكم ولو كانت في اعماق جبال مران، فلم تعد القوات المسلحة اليمنية تقا تل بسلاح المشاة فقط، بل ان عودة الطيران الى الخدمة العسكرية يعني عودة اليد الطولى التي تصل للمخازن الخلفية وخطوط الإمداد قبل أن تصل للجبهات.

- لدينا المعلومات: دقة الاستهداف في الحديدة والضالع ومأرب والجوف والبيضاء، تؤكد أن غرف العمليات تمتلك بنك أهداف محدث. أي تهريب لشحنة جديدة من السلاح الإيراني هو مرصود وسيتم استهدافه قبل وصوله الى جبهات.

- لدينا الإرادة: الرد جاء سريعاً وحاسماً على أي تصعيد حوثي. معادلة "نضرب ولا نردع" سقطت.

- أما مضمون الإشارة الثانية: القرار العسكري موحّد.. ولن تنجح بعد اليوم سياسة "فرق تسد" التي انتهجتها الكهنوتية الامامية



أكذوبة الحصار..

غطاء حوثي لتهديد الملاحة وأمن الطاقة العالمي

لمعانة اليمنيين كما تدعي، وإنما باعتبارها أداة ضمن منظومة إيرانية عابرة للحدود، تُدار وفق حسابات طهران وليس وفق مصالح الشعوب أو الدول التي تنشط فيها، في إطار مشروع يستهدف زعزعة أمن المنطقة وتهديد المصالح الاقتصادية العالمية".

وبينّ الإيراني أن ما أعلنته المليشيا تحت شعار "الحصار بالحصار" ليس سوى جزء من مخطط إيراني يستهدف أمن البحر الأحمر وباب المندب ومنشآت الطاقة والممرات البحرية الدولية، وصولاً إلى تعطيل سلاسل الإمداد ورفع كلفة التجارة والطاقة.. محذراً من أن تداعيات هذا التصعيد لن تقف عند حدود المنطقة، بل ستمتد إلى الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد الدولية، بما يجعل العالم بأسره شريكاً في تحمل كلفة هذا التصعيد إذا لم يتم رده.

وشدد الإيراني على أن المجتمع الدولي لم يعد أمام خيار الاكتفاء ببيانات الإدانة أو التعبير عن القلق، بل أصبح مطالبا باتخاذ إجراءات عملية ورائدة لوقف هذا التصعيد، ومحاسبة إيران ووكلائها، وحماية الممرات البحرية ومنشآت الطاقة وسلاسل التجارة العالمية.. مؤكداً أن أي تهاون في مواجهة هذا المشروع سيؤدي إلى تشجيعه على توسيع دائرة استهدافه بما يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وأكد الإيراني أن الأحداث أثبتت مجدداً أن مليشيا الحوثي ليست جماعة يمنية تتحرك وفق اعتبارات وطنية، وإنما ذراع متقدمة للحرس الثوري الإيراني، وجزء أصيل من شبكة المليشيات العابرة للحدود التي تُدار من غرفة عمليات واحدة، وتُستخدم لتهديد أمن الدول وابتزاز المجتمع الدولي.. لافتاً إلى أن خطورتها تتضاعف بسبب تمركزها على أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، وامتلاكها أسلحة إيرانية متطورة تشمل الصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة والأنغام البحرية، بما يمكنها من تهديد أمن البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن.

واختتم الإيراني بالتأكيد على أن التعامل مع مليشيا الحوثي باعتبارها مجرد شأن يعني داخلي لم يعد يعكس حقيقة التهديد الذي تمثله، بل يمنح إيران منصة متقدمة لإبتزاز المجتمع الدولي وتهديد الأمن الإقليمي والدولي.. مشدداً على أن ردع هذه المليشيا وتجفيف مصادر تسليحها وتمويلها، ودعم الدولة اليمنية لاستعادة مؤسساتها وإنهاء الانقلاب، لم يعد مصلحة يمنية فحسب، بل أصبح ضرورة استراتيجية لحماية الأمن والاستقرار الإقليمي، وضمان أمن الممرات البحرية، وصون الاقتصاد العالمي من مخاطر مشروع إيراني عابر للحدود لا يعترف بالقانون الدولي ولا يحترم سيادة الدول.

ختاماً

وفي خلاصة تصريحاته، يضع الإيراني ما يصفه بـ"أكذوبة الحصار" في سياق أوسع، يرى أنه يكشف طبيعة المشروع الحوثي وأبعاده الإقليمية، مؤكداً أن استمرار عمل الموانئ وتدفق السفن والسلع يدحض رواية الحصار، فيما تكمن معاناة المواطنين، بحسب طرحه، في نهب الموارد وقطع المرتبات وإفقار المجتمع عبر منظومة اقتصادية موازية. كما يحذر من أن ارتباط التصعيد الحوثي بالمشروع الإيراني يتجاوز حدود الأزمة اليمنية، ليطال أمن البحر الأحمر وباب المندب والطاقة والتجارة الدولية.. ومن هذا المنطلق، يشدد الإيراني على ضرورة مواجهة مصادر التمويل والتسليح، ودعم مؤسسات الدولة اليمنية، باعتبار ذلك مدخلاً لإنهاء الحرب وحماية الأمن الإقليمي والدولي.



- مليشيا الحوثي نهبت أكثر من 103 مليارات دولار من أموال اليمنيين

- معاناة اليمنيين نتاج نهب وجباية مليشيا الحوثي والتصعيد يخدم أجندة طهران

- المليشيا نهبت موارد اليمن لتمويل حربيها وخدمة المشروع الإيراني

- الموانئ تعمل والأسواق تعج بالسلع والحصار أكذوبة

مشروعها الانقلابي وإثراء قياداتها.

هجمات وكلاء إيران

أكد وزير الإعلام معمر الإيراني، أن الهجوم الإرهابي الذي نفذته مليشيات عراقية موالية لإيران ومرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، في محاولة لاستهداف منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية، يسقط عملياً مزاعم مليشيا الحوثي الإرهابية، بأن تصعيدها الأخير مرتبط بما تروج له من أكذوبة "الحصار" أو بتطورات تخص الملف اليمني، ويكشف أن تحركاتها تأتي في إطار مشروع إيراني أوسع يتجاوز حدود اليمن. وأوضح الإيراني في تصريح صحفي، أن تزامن تحرك مليشيات الحوثي مع تحرك المليشيات الإيرانية في العراق يؤكد أن القرار واحد، وغرفة العمليات واحدة، والهدف واحد، ضمن استراتيجية إيرانية تهدف إلى نقل بؤر التهديد من مضيق هرمز إلى البحر الأحمر وباب المندب، واستهداف الملاحة الدولية وإمدادات الطاقة العالمية، بما يعكس تنسيقاً منهجاً بين أذرع طهران العسكرية في المنطقة.

وأشار الإيراني إلى أن ما يشهده الإقليم اليوم ليس أحداثاً منفصلة في اليمن أو العراق، وإنما فصول متزامنة ضمن استراتيجية إيرانية موحدة، تستخدم فيها طهران وكلاءها لفرض معادلة جديدة تقوم على تهديد أمن الطاقة والملاحة الدولية كلما واجهت ضغوطاً سياسية أو عسكرية، بهدف ابتزاز المجتمع الدولي وفرض وقائع جديدة تخدم مصالحها.

وأضاف: "إن هذا التزامن يؤكد مجدداً أن مليشيا الحوثي لا تتحرك دفاعاً عن اليمن أو استجابة

السلع داخل الأسواق، الأمر الذي يؤكد أن المشكلة الحقيقية ليست في نقص البضائع أو انقطاع الإمدادات، وإنما في تراجع قدرة المواطنين على شرائها.

وأضاف الإيراني: أن السبب الحقيقي لتراجع الاستهلاك يتمثل في السياسات التمييزية التي انتهجتها المليشيا الحوثية بحق الدولة والاقتصاد الوطني والقطاع الخاص، وفي مقدمتها نهب الإيرادات العامة، وقطع مرتبات الموظفين، وفرض الجبايات والإتاوات، وإفقار وتجويع المجتمع، وهو ما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين واتساع رقعة الفقر والجوع والبطالة.

وأكد الإيراني أن أكذوبة "الحصار" لم تعد تصمد أمام الوقائع، فلموانئ تعمل، والسفن تصل، والأسواق تعج بالبضائع، وارتفاع الأسعار في مناطق سيطرة المليشيا لا يعكس نقصاً في المعروض أو انقطاعاً للإمدادات، وإنما يعكس وجود اقتصاد مواز أنشأته المليشيا لخدمة الجهود الحربي وتمويل أنشطتها الإرهابية، وإثراء قياداتها ومموليها، عبر منظومة قائمة على الاحتكار والجباية واستنزاف المواطنين.

واختتم الإيراني بالتأكيد أن الحقيقة التي يعرفها كل يمني هي أن الأسواق لم تكن يوماً خالية من البضائع، لكن جيوب المواطنين هي التي أفرغت. فالمواطن في مناطق سيطرة المليشيا لا يقف في طوابير بحثاً عن كيس دقيق أو وقود، بل يقف عاجزاً عن شرائها لأنه لا يملك ثمنها، بعد أن نهبت المليشيا راتبه، وصارت موارد، وأثقلت كاهله بالجبايات والإتاوات، وحولت لقمة عيشه إلى وقود لحروبها، والاقتصاد إلى أداة لتمويل

الحوثي، بل كانت ولا تزال مجرد وسيلة للاستثمار السياسي والإعلامي، وورقة تفاوض لخدمة أجندة النظام الإيراني.. موضحاً أنه كلما احتاجت طهران إلى تصعيد في البحر الأحمر أو ممارسة الضغوط على المجتمع الدولي، سارعت المليشيا إلى اختلاق ذرائع جديدة، فيما يدفع اليمنيون وحدهم ثمن هذه المغامرات من لقمة عيشهم وأمنهم ومستقبلهم.

واختتم الإيراني بالتأكيد على أن أي حديث عن الأوضاع الإنسانية في اليمن يجب أن يبدأ بالإجابة عن السؤال الجوهرى: أين ذهبت أكثر من (103) مليارات دولار من الإيرادات التي استولت عليها المليشيا منذ انقلابها؟ ولماذا لم تخصص لنصف المرتبات، وتحسين الخدمات، وتخفيف معاناة المواطنين؟

وأكد أن الإجابة عن هذا السؤال وحدها كفيلة بإسقاط دعاية "الحصار"، وكشف أن الأزمة الحقيقية ليست في شح الموارد، وإنما في وجود مليشيا حولت الدولة إلى اقتصاد حرب، وجعلت اليمنيين رهائن لمشروع إيراني لا يكرث بحياتهم ولا بمعاناتهم.

الأسواق تعج بالسلع

أكد وزير الإعلام، معمر الإيراني، أن استمرار مليشيا الحوثي الإرهابية التابعة لإيران في الترويج لأكذوبة "الحصار" باعتبارها سبباً لكل الأزمات الاقتصادية والإنسانية في المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرتها، يصطدم بوقائع ميدانية ومؤشرات اقتصادية تفصح زيف هذه الرواية، وتطرح سؤالاً مشروعاً: إذا كان هناك حصار شامل منذ سنوات كما تدعي المليشيا، فأين هي مؤشراته ونتائج الطبيعية؟

وأوضح الإيراني في تصريح صحفي، أن المناطق التي تخضع لحصار فعلي تعاني عادة من نقص حاد في الغذاء والوقود والدواء، وظهور طوابير طويلة للحصول على الاحتياجات الأساسية، وتكرار التحذيرات من نفاد المخزون الاستراتيجي، واضطراب سلاسل الإمداد، إلا أن المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيا الحوثية لم تشهد مثل هذه الظواهر، بل استمرت الأسواق في العمل، واستمر تدفق السلع، وواصلت موانئ الحديدة استقبال السفن التجارية بصورة منتظمة، لا سيما منذ دخول الهدنة الإنسانية حيز التنفيذ في أبريل 2022.

وأشار الإيراني إلى أن بيانات حركة الملاحة البحرية تؤكد استمرار وصول شحنات الوقود والقمح والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية ومواد البناء إلى موانئ الحديدة، مبيناً أن تلك الموانئ استقبلت منذ مطلع العام 2026 نحو (313) سفينة تجارية، وهو ما انعكس في وفرة

توالت تصريحات وزير الإعلام معمر الإيراني لتفنيد رواية مليشيا الحوثي الإرهابية بشأن ما تسميه المليشيا "حصاراً" على مناطق سيطرتها، مستنداً إلى وقائع ومؤشرات تتصل بالاقتصاد والموانئ وحركة الملاحة وتدفق السلع، إلى جانب طبيعة التصعيد الإقليمي الذي تتخبط فيه الجماعة. وتكشف التصريحات، وفق ما يطرحه الإيراني، أن الأزمة الإنسانية والاقتصادية في اليمن لا ترتبط بنقص الموارد أو انقطاع الإمدادات، بقدر ما ترتبط بسيطرة المليشيا على موارد الدولة، وفرض الجبايات، وتعطيل المرتبات، وتوجيه الإيرادات نحو تمويل الحرب. كما يربط الإيراني بين التصعيد الحوثي وتحركات وكلاء إيران في المنطقة، محذراً من تداعيات ذلك على أمن الملاحة والطاقة والاقتصاد العالمي.

حيث أكد وزير الإعلام معمر الإيراني، أن مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، تواصل تسويق أكذوبة "الحصار" كلما أرادت تبرير تصعيدها أو الهروب من مسؤوليتها عن الكارثة الإنسانية التي صنعتها بيديها. وقال الإيراني في تصريح صحفي: "إن الأرقام والوقائع تؤكد أنها سخرت واحدة من أكبر منظومات الجباية والاقتصاد الموازي لإدامة الحرب وتمويل مشروع الحرس الثوري الإيراني، فيما تركت ملايين اليمنيين يواجهون الفقر والجوع وانقطاع الرواتب".

وأضاف الإيراني: "أن المليشيا استولت، منذ انقلابها على الدولة، على كافة الإيرادات السيادية في مناطق سيطرتها، بما في ذلك عائدات النفط والغاز، وإيرادات موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، والجمارك، والضرائب، والزكاة، والاتصالات، والتبغ، إلى جانب عشرات الجبايات غير القانونية التي فرضتها على المواطنين والتجار والقطاع الخاص، لتؤسس اقتصاداً موازياً خارج مؤسسات الدولة، تجاوزت عائداته التقديرية (103) مليارات دولار، فضلاً عن أكثر من ثلاثة مليارات دولار نهبتها خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري".

وأشار الإيراني إلى أنه ورغم هذه الموارد الضخمة، رفضت المليشيات صرف مرتبات مئات الآلاف من موظفي الدولة في مناطق سيطرتها، في الوقت الذي أنفقت فيه مليارات الدولارات على شراء الأسلحة والصواريخ والطائرات المسيّرة، وتمويل عمليات التجنيد، وإثراء قياداتها، وبناء شبكات اقتصادية مغلقة تتحكم التجارة والاستيراد والوقود والاتصالات والعقارات، محولة ثروات اليمنيين إلى مصدر تمويل دائم لمشروعها الانقلابي.

ولفت الإيراني إلى أن استمرار تدفق السفن التجارية وسفن المشتقات النفطية إلى موانئ الحديدة، ودخول مئات السفن بموجب آلية الأمم المتحدة، يدحض بصورة قاطعة مزاعم "الحصار" التي تروج لها المليشيا.. مؤكداً أن المشكلة لم تكن يوماً في وصول الموارد، وإنما في الجهة التي تستولي عليها، وكيفية توظيفها بعيداً عن مصالح المواطنين، وتحويلها إلى وقود للحرب وأداة لإبتزاز المجتمع الدولي.

وقال الإيراني: "إن المليشيا تعود اليوم لاستدعاء الرواية ذاتها، محاولة استخدام شعار "الحصار" غطاءً لتبرير التصعيد وتهديد الملاحة الدولية وأمن الطاقة العالمي، بينما الحقيقة أن من حاصر اليمنيين فعلياً هو الانقلاب الحوثي، الذي صادر موارد الدولة، ونهب الإيرادات العامة، وقطع المرتبات، وفرض الجبايات، وأغلق أبواب التنمية، ودفع البلاد إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية والاقتصادية في العالم".

وشدد الإيراني على أن الوقائع تؤكد أن معاناة المواطنين لم تكن يوماً ضمن حسابات مليشيا

الهستيريا أصابت إيران ومليشياتها بعدما حوصرت موانئ تصدير الموت نظام ملالي إيران يقدم على الانتحار ويزج بمليشياته في الحرب استئصال هيمنة فارس على المنطقة العربية



منصور الفدره

أحبطت الأجهزة الأمنية اليمنية خلال الأسبوعين الفائتين، شحنتي أسلحة نوعيتين، في طريقهما إلى مليشيا الحوثي الإرهابية، الأولى في ميناء عدن مخبأة وسط حاويات بضائع تجارية قادمة من الصين- حسب بوليصة الشحن. بينما ترجح المصادر الاستخبارية ان شحنة ومعدات تقنيات السلاح تم تجهيزها وإخفاؤها وسط البضائع التجارية في أحد الموانئ الإقليمية في المنطقة(ترانزيت). وأما شحنة السلاح الثانية التي تم ضبطها على قارب تهريب عند مضيق باب المندب وهو في طريقه لإيصال الشحنة إلى سواحل محافظة الحديدة الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية.

وشملت مكونات الشحنتين الأخيرتين، قطع غير متطورة لحركات توربينية نفثة (Turbojet) تُستخدم لزيادة مدى الصواريخ الكروز والطائرات المسيّرة الانتحارية، بالإضافة إلى مواد كيميائية وقطع إلكترونية (مستشعرات ولوحات تحكم) تدخل مباشرة في عمليات تركيب وتوجيه السلاح، وكذا معدات قنص وأجزاء حساسة مخصصة لبنادق قنص بعيدة المدى ومعدات تابعة لسلاح الهاون.

وضبط الشحنتين جاء وفق معلومات دقيقة، بعد تتبع لوجستي مكثف لشبكات التهريب البحرية المرتبطة بالدعم الإيراني، وعملية رصد وتنسيق استخباراتي محلي وإقليمي. وتزامن ضبط شحنتي سلاح مليشيا الحوثي في اليمن، مع إجراءات صارمة من قبل الإدارة الأمريكية التي بدأتها بفرض عقوبات على كيانات وشركات وأفراد يقودون شبكات التهريب مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، تنشط في إنتاج وتسويق المخدرات والأسلحة، وازدادت الإجراءات الأمريكية بالحصار المحكم الذي يفرضه الجيش الأمريكي منذ ثلاثة أشهر تقريباً، على موانئ جنوب إيران المطلة على الخليج العربي ومضيق هرمز، فضلاً إلى رفع عدد من دول الإقليم إلى تشديد إجراءاتها الرقابية والأمنية والعسكرية في مكافحة تجارة المخدرات وشبكات تهريب الأسلحة إلى مليشيات إيران في اليمن والقرن الأفريقي والعراق ولبنان.

وفي وقت تعلن السلطات السورية شبه يومي، عن إحباطها شحنتات عسكرية متتالية و ضخمة من الأسلحة الإيرانية على الحدود السورية العراقية والحدود السورية اللبنانية، قادمة من العراق في طريقها على حزب الله اللبناني، وأن معظم الشحنتات تحتوي على معدات متطورة، وصفت بـ"النوعية"، مخبأة داخل خزانات نفط قامة من العراق على الحدود مع العراق، وأخريات ضبطت على الحدود السورية اللبنانية، بعد تجاوزها الحدود العراقية السورية ووصولها إلى الحدود السورية اللبنانية، مؤكدة أن وجهة هذه الشحنتات الاستراتيجية كانت لصالح حزب الله في لبنان لتعويض استهلاكه العسكري وإعادة بناء قدراته العسكرية التي دمرتها الضربات الإسرائيلية للحرب الإيرانية الإسرائيلية الأمريكية الأخيرة، ولجأت إيران ومليشياتها في لبنان إلى هذه الحيلة بعد سقوط نظام الأسد والانفكاح على إغلاقات ممرات الإمداد التقليدية.

ضبط الشحنتين، كان في زمن واحد، وفي مكانين متبايعين-ميناء عدن وباب المندب- بناء على رصد وتنسيق استخباري، حيث تم ضبط إلى جانب معدات التصنيع النوعية، شحنتات مخفية من الأسلحة الجاهزة والتكتيكية من الأسلحة الخفيفة (آلاف المسدسات والبنادق الآلية- كلاشينكوف- التي يجري إخفاؤها في آليات ومعدات مستوردة، وأجهزة الرؤية الليلية)نواظير حرارية وكاميرات تتبع ومراقبة عسكرية).

كما ان الشحنتين جاءتا بعد أشهر من شبه التوقف لشحنتات الأسلحة والمخدرات الإيرانية القادمة من موانئ بندر عباس التي كانت تشكل رة تدفق شحنتات السلاح الإيراني إلى مليشياتها في اليمن والقرن الأفريقي، وجاء هذا على إثر مجموعة من التدابير والإجراءات التي اتخذتها إدارة الرئيس ترمب والحكومة اليمنية والتحالف العربي، منها: تشديد الرقابة البحرية واستهداف مخابئ شبكات التهريب، وفرض عقوبات على الشركات الإيرانية المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني أدت هذه الإجراءات إلى تجفيف مصادر التمويلات المالية التي تتغش نشاط شبكات التهريب العنقودية، فضلاً إلى التطورات والحرب المشتعلة في المنطقة منذ أربعين المحور الإيراني والمحور الاسرائيلي وآخرها استثناء إيران للقوات الأمريكية إلى مضيق هرمز لتفرض الأخيرة حصاراً خانقاً على الموانئ الرئيسية الإيرانية الواقعة على المضيق والخليج العربي، والتي كانت تشكل وكراً لمخابئ المخدرات والأسلحة الإيرانية والنقط المرسوق من العراق وإرسال كل ذلك إلى

- إقدام مليشيا فارس على استهداف السعودية خدمة لأجندة مشروع إيران

- الحرس الثوري أوقع الحوثيين في فخ استهداف التجارة العالمية في مضيق باب المندب



- ارتهان مليشيا الحوثي لأجندة إيران أفشل مخططها في استعداء السعودية ودول الإقليم للشعب اليمني

الحوثي الإرهابية. ونتيجة الحظر العسكري على الحديدة والقصف الذي تعرض له من قبل الطيران الإسرائيلي بعدما زعمت الجماعة دخولها الحرب إلى جانب إيران ضد إسرائيل وقصف مواقع في الأراضي المحتلة والسفن التجارية في البحر الأحمر، فاضطرت السفن التجارية لتفريغ حمولتها في عدن كـ "بضائع ترانزيت" أو تجارية عامة، وهي القاعدة التي اعتمدها المهربون التغطية التجارية لتسجيل الشحنتات بأسماء شركات استيراد وهمية وبأوراق مزورة تزعم أنها أدوات مصانع ألبان، أو مواد بناء، أو بضائع استهلاكية لتجنب الفحص الروتيني.

انتحار إيران ومليشياتها

مما سبق يؤكد أن الحصار الذي تفرضه القوات الأمريكية على الموانئ الإيرانية في مضيق هرمز والساحل الجنوبي لإيران، قد أغلق الباب الرئيسي، واستأصل رة إيران الذي تنتفس من خلاله لتهريب آلات الموت والمتمثل بالسلاح والنقط والمخدرات المليشياتها في اليمن والقرن الأفريقي، والذي يمكنها من استمرار تمويل عملياتها الإرهابية في اليمن ودول المنطقة، واستهداف خطوط الملاحة الدولية والسفن التجارية في البحر الأحمر وباب المندب.

إن ازدادت في الأسبوعين الآخرين، معاناة ملالي النظام الإيراني الارهابي وقبادة حرسه الثوري، بالتزامن مع عودة القوات الأمريكية إلى تنفيذ ضربات مركزة ودقيقة وعنيفة أدت إلى عزل مركز القيادة والسيطرة للحرس الثوري وفي نفس الوقت عزلت المحافظات والولايات عن بعضها. ما دفع بقايا نظام ملالي إيران إلى إقدامهم على الانتحار وهم يحاولون إنقاذ أنفسهم والانفكاح من ذاك الحصار، ليقفزوا بتهور لانتهاك السيادة اليمنية، بتسيير رحلة للطيران الإيراني، إلى مليشياتهم في صنعاء، مطلع يوليو الجاري، مع رفض الحكومة اليمنية.

الرحلة الإيرانية نقلت سباتك ذهب وخبراء عسكريين إيرانيين وتقنيات عسكرية متطورة تتعلق بالصواريخ والطيران المسير، لتوسيع الحرب وإدارة معركة استهداف خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. في الوقت الذي

التي ضببطت في ميناء عدن (شحنة 58حاوية) كانت في أغسطس 2025، بالتزامن مع إعلان قوات خفر السواحل والمقاومة الوطنية ضبطها شحنة أخرى تقريباً بنفس الحجم والمكونات- عندما غر على شحنة السلاح داخل 58 حاوية مخبأة وسط بضائع تجارية بحجم تجاوز 2500 طن من المواد العسكرية المهربة، ومكوناتها من معدات ومصانع متكاملة لتركيب وتصنيع الطائرات المسيّرة، وأنظمة التجسس، والقطع الإلكترونية المتطورة. يأتي ضبط هذه الشحنة عقب تقارير استخبارية تحدثت عن مئات شحنتات الأسلحة التي تصل إلى مليشيا الحوثي الإرهابية، وتدخل عبر ميناء عدن الواقع حينها تحت سيطرة المجلس الانتقالي- المنحل مطلع العام الجاري إثر تمرده على سلطات الدولة. وهو ما أكدته القيادي في الانتقالي، أحمد سعيد بن بريك، في أكتوبر 2022، عن رصد عمليات تهريب قطع ومكونات طائرات مسيّرة تابعة للحوثيين مخبأة داخل حاويات تجارية مرت عبر ميناء عدن، وأنه كان قدم إلى النيابة، أربعة ملفات متكاملة تتضمن أسماء وتفاصيل المتورطين في تسهيل هذه الشحنتات والمهربين، لكنه لم يتخذ بشأنهم أي إجراء.

وتوزعت مكونات شحنة58 حاوية، في خطوط إنتاج ومصانع مسيرات ومكائن خراطة، ومكابس صناعية، وآلات قطع وقوالب حقن البلاستيك المخصصة لإنشاء ورش تصنيع الطائرات الانتحارية محلياً.

- محركات نفثة للصواريخ ومحركات مخصصة لتشغيل الطائرات المسيّرة بعيدة المدى.
- أجهزة اتصالات لاسلكية عسكرية، ومعدات تشويش إلكتروني، وادارات بحرية.
- شرائح تحكم إلكترونية مخصصة لأنظمة الطيران الذاتي (ألواح دوائر لاصقة) ومستشعرات كاميرات حرارية.
- مواد خام عسكرية: ألواح فولاذية بمقاسات مختلفة، وسباتك ألومنيوم، وألياف كربون (Carbon Fiber) تستخدم في هياكل الطائرات والصواريخ.
ووصلت الشحنة الاضخم 58حاوية، إلى ميناء عدن بعد أن غرقت السفينة مسار اتجاهها قسرياً، بعدما كانت متجهة أساساً من موانئ إقليمية- جيبوتي- إلى ميناء الحديدة الخاضع لمليشيا

مليشياتها في اليمن- الحوثيين والقاعدة في جزيرة العرب والقرن الأفريقي.

لم تكن شحنتات السلاح الإيرانية الحوثية التي يتم ضبطها في ميناء عدن، هي الأولى، بل هناك عشرات الشحنتات التي ضبطت داخل الميناء وأخرى بعد خروجها من الميناء، فضلاً إلى مئات الشحنتات التي وصلت مليشيا الحوثي قادمة من الموانئ الإيرانية- سواء عبر ميناء عدن أو عبر طرق التهريب البحري الكثيرة. في وقت تتمركز على مدى العقدين الماضيين، أساطيل عسكرية تحت اسم (القوات الدولية وقوات المهام للاتحاد الأوروبي) المحيط الهندي والبحر العربي وخليج عدن، لمكافحة القرصنة بداية، ولاحقاً عندما اختفت هذه الظاهرة، أضيف لهذه القوات مهمة جديدة بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي، من خلال تشديد إجراءات الرقابة على مسارات التهريب البحري للأسلحة خاصة السلاح الإيراني المقدم للجماعات الإرهابية في اليمن والقرن الأفريقي، التي يحتضنها النظام الإيراني لاستخدامها في نشر الفوضى وزعزعة الاستقرار والأمن داخل دول المنطقة، على رأسها مليشيا الحوثي الإرهابية.

لكن القوات الدولية لم تنجح في وقف تهريب السلاح إلى هذه الجماعات، التي تعمل تحت قيادة وإشراف مباشر من الحرس الثوري ضمن استراتيجية المشروع الإيراني التوسعي في المنطقة، عبر شبكات تهريب إيرانية معقدة، ومتعددة النشاط غير المشروع، الذي جمع بين تهريب السلاح والمخدرات وغسل الأموال والقرصنة والاختطاف.

إن استمرت شحنتات الأسلحة الإيرانية تتدفق من موانئ جنوب إيران المطلة على مضيق هرمز، أبرزها ميناء بندر عباس، على مليشيا الحوثي وحلفائها في اليمن والقرن الأفريقي ولم يضبط منها إلا القليل جداً، لأهداف وتحقيقاً لأجندة سياسية للدول التي تتبعها هذه القوات ولكي تثبت أهمية الاستمرار في مهمتها وبقائها متمركزة في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

وكانت سلطات ميناء عدن، أعلنت في وقت سابق ضبط عشرات الشحنتات من الأسلحة بعد خروجها من الميناء وقبل وصولها إلى مليشيا الحوثي وبعضها داخل الميناء، أكبر وآخر هذه الشحنتات

تزعّم فيه إيران ومليشياتها الحوثية إن تسيير رحلات لطيرانها من طهران إلى مليشيا الحوثي في صنعاء، هو لكسر الحصار على اليمن-حد زعمها- وهو بالطبع ادعاء يكذبه الواقع المنظور والملموس، لأن موانئ الحديدة الثلاث مفتوحة، واستقبلت خلال العام الماضي 378 سفينة غذائية وتجارية بينها مشتقات النفط الإيراني المهرب لها، لكن في الحقيقة ان الحصار الأمريكي على موانئها في الخليج العربي ومضيق هرمز، أوقف عن بقايا نظام ملالي إيران تهريب المخدرات والنقط والغاز والسلاح إلى مليشياتها في أفريقيا وجماعة الحوثي التي كانت قد تولت هذه المهمة خلفاً لمليشياتها في لبنان بعدما قضت إسرائيل-تقريباً- على معظم قياداته وقدراته العسكرية في لبنان واطاحت المعارضة السورية بنظام الأسد أواخر عام2024.

حيث تكتسب هذه الضربات الأمنية أهمية استثنائية لتزامنها مع إعلان جماعة الحوثي فرض حصار بحري على الموانئ السعودية واستهداف ناقلات النفط في البحر الأحمر، وهي الورقة الثالثة التي راهنت عليه إيران ومليشياتها لفك الحصار الخانق على سواحل وموانئ جنوب إيران. كما أنه تأكيد على تبعية هذه المليشيا السلالية الفارسية لأجندة المشروع، واداة بيد النظام إيران وحرسه الثوري، ولذلك فإن الحصار الذي يفرضه الجيش الأمريكي على موانئ إيران على الساحل الجنوبي والمطلة على الخليج العربي ومضيق هرمز، هو الخيار الأوحّد والأمثل لوقف الموت الذي تصدره تلك البؤر- الموانئ- للشعب العربي واليمني تحديداً. كما أن للضربات القوية والدقيقة المركزة التي وجهها الجيش الأمريكي خلال ال13يوم الأخيرة دور فعال في كبح إيران ومليشياتها وتعليقها خطأ فادحاً، لأن تلك الضربات أضعفت القدرات العسكرية للحرس الثوري، وهي آخر علاج الداء والبلاء الفارسي الذي أصاب الوطن العربي والعالم ككل، والذي أدى بالفعل إلى اصابة إيران ومليشياتها في اليمن والعراق بالهستيرية الجنونية، أفقدها التركيز وحسن التصرف، خاصة وأنها فعلاً قطعت الاتصالات وعزلت مركز القيادة والسيطرة لفلول نظام طهران. كما أنه لم يعد بمقدورهم استخدام ممرات وموانئ أخرى كموانئ في الشمال على بحر قزوين، لتهريب السلاح إلى مليشياتها في المنطقة، وخاصة مليشيا الحوثي وحلفائها في اليمن والقرن الأفريقي.

لهذا فإن توقف الضربات الأمريكية على خطوط الامداد سيستيح لنظام ولاية الفقيه وحرسه الثوري إعادة خطوط الإمداد ونقل السلاح من وسط ومن الجهات الأربع لإيران إلى موانئ التصدير للأسلحة والنقط والمخدرات الواقعة على بحر قزوين في الشمال، خاصة وأن إيران تضع ضمن استراتيجيتها وتعمل منذ سنوات على تطوير خط الملاحة الداخلي عبر بحر قزوين (ممر INSTC)، وهو "الممر الدولي البري والبحري" الذي يربطها بروسيا عبر بحر قزوين المغلق، وتتبادل إيران وروسيا عبرها الأسلحة، ومن خلاله زودت إيران بروسيا في حربها مع أوكرانيا بالطائرات المسيّرة. ورغم أن هذا الخط يخدم نقل البضائع العامة، إلا أنه يوفر ملاذاً آمناً لنقل الكمونات والمواد الخام التكنولوجية الحربية التي يعاد توجيهها لاحقاً لشبكات التهريب الإقليمية، نظراً لوقوع الممر بالكامل خارج نطاق أي حصار بحري أمريكي أو غربي.

نخلص إلى أربع أوراق استخدمتها إيران ومليشياتها لإقحام السعودية في الحرب والصراع الدائر بين محورين متخادمين- إيراني اسرائيلي- للهيمنة على المنطقة، وحرية تسليح المليشيات والجماعات الإيرانية الارهابية لزعزعة الأمن والاستقرار والفوضى في المنطقة، وتمثلت أوراق إيران ومليشياتها، باستخدامها ورقة التخفي والشركات التجارية للتغطية على تهريب السلاح، ثم إعادة القراصنة إلى الواجهة في البحرين العربي والأحمر وخليج عدن، ثم فتح خط جوي للطيران النقل الإيراني إلى مليشيا الحوثي، ثم ورقة التهديد واستهداف البعثات، بإعلان الحظر البحري على موانئها وتهديد الملاحة الدولية في مضيق باب المندب.. بل أن إعلان مليشيا الحوثي مسؤوليتها عن الهجمات التي نفذتها مليشيات إيران في العراق، ما هو إلا تأكيد أن إيران تعاني فعلاً من الحصار الخانق الذي فرضته أمريكا على وكر الإرهاب في الخليج العربي ومضيق هرمز، وأن أذاتها الحوثية تواجه أزمة في التسليح، وأن كل تلك البهرة والتهديدات التي أطلقتها الأسبوع الماضي، ضد السعودية والملاحه في البحر الأحمر، ما هي إلا قفاعات بالونية وبهرجة إعلامية تحاول إيران ومليشياتها تغطية الوهن والضعف الذي وصل بها، وهو في نفس الوقت من محو عقابا لاستهداف بمليشياتها في العراق من محو عقابا لاستهداف دول الجوار العربي!

الخناجر الإيرانية حول الجزيرة العربية



المعيد الركن / محمد عبدالله الكميم

من يظن أن ما يجري في المنطقة اليوم مجرد أحداث متفرقة أو أزمات عابرة، فهو لا يقرأ التاريخ جيداً، ولا يفهم طبيعة المشروع الإيراني الذي جرى العمل عليه لعقود طويلة بصبرٍ وتدرجٍ وأدوات متعددة.

فإيران لم تبن نفوذها الإقليمي بين ليلة وضحاها، بل اعتمدت على استراتيجية واضحة تقوم على إنشاء الأذرع المحلية، وتغذية الانقسامات، واستثمار الفوضى، وتحويل بعض العواصم العربية إلى منصات ضغط وأوراق تفاوض تخدم مشروعها التوسعي.

في لبنان وُجد حزب الله ليصبح أداة نفوذ تتجاوز حدود الدولة.

وفي سوريا تحوّل نظام الأسد إلى بوابة استراتيجية للمشروع الإيراني على شواطئ المتوسط.

وفي العراق تمددت الفصائل المرتبطة بـطهران حتى أصبح القرار العراقي في كثير من المحطات رهينة لصراعات المحاور.

أما في اليمن، فقد جرى بناء المليشيات الحوثية لتكون أخطر خنجر إيراني في خاصرة الجزيرة العربية، يهدد أمن الملاحة، ويستنزف اليمنيين، ويجعل من الأراضي اليمنية منصة لخدمة أجندات لا علاقة لها بمصلحة اليمن.

ولم تتوقف محاولات الاختراق عند هذه الساحات، بل امتدت إلى أكثر من دولة خليجية عبر أدوات سياسية وإعلامية وتنظيمية

مختلفة، مستغلة الانفتاح والمساحات المتاحة لتحقيق أهداف تتجاوز حدود تلك الدول نفسها. وعندما ننظر إلى الخريطة كاملة، نجد أن المستهدف الأكبر لم يكن دولة بعينها فقط، بل أمن الجزيرة العربية واستقرارها، وفي قلب ذلك المملكة العربية السعودية باعتبارها الثقل السياسي والاقتصادي والديني الأكبر في المنطقة، وصاحبة المكانة التي تجعل أي مشروع توسعي معادٍ يعتبرها العقبة الرئيسية أمام طموحاته.

ولهذا فإن معركة اليمنيين ضد الحوثي ليست مجرد معركة داخلية ضد مليشيا انقلابية، بل هي أيضاً معركة لاستعادة الدولة اليمنية وإنهاء أخطر أداة إيرانية تم زرعها على حدود المملكة وفي خاصرة الجزيرة العربية.

لقد أثبتت السنوات الماضية أن الحوثي لا يتحرك وفق المصالح اليمنية، بل وفق متطلبات المشروع الإيراني، وأن كل جولة تصعيد أو تهدئة كانت مرتبطة بحسابات طهران أكثر من ارتباطها بمصالح الشعب اليمني.

ومن هنا فإن الوعي بحقيقة هذا المشروع لم يعد ترفاً سياسياً، بل ضرورة وطنية وقومية. فالأحداث التي تبدو للبعض منفصلة هي في الحقيقة أجزاء من صورة واحدة، ومن لا يرى الصورة كاملة سيبقى عاجزاً عن فهم ما جرى بالأمس وما يجري اليوم وما قد يحدث غداً.

قواتنا المسلحة.. واستعادة مؤسسات الدولة



مقدم / عارف المقطري

التطورات في المشهد الوطني إلى نقطة التحول التاريخية الفاصلة، حيث تقف المؤسسات الدفاعية والأمنية اليوم على أهبة الاستعداد وعلى درجة عالية من الجاهزية القتالية استجابة لنداء الشعب اليمني، وتوجيهات القيادة السياسية والعسكرية لندشين مرحلة حاسمة عنوانها الشرف والكرامة، واستعادة السيادة اليمنية بإرادة لا تنكسر وبأس لا يلين.

لم تعد معركة اليمنيين مع مليشيا الحوثي الإرهابية اليوم مجرد خيار سياسي، بل أصبحت ضرورة ملحة وواجباً وطنياً وأخلاقياً لإنهاء واحدة من أسوأ النكبات التي شهدتها تاريخ اليمن الحديث، منذ انقلاب هذه المليشيا المشؤوم على الدولة ومؤسساتها في سبتمبر 2014. لقد جرعت هذه المليشيا الإرهابية الشعب اليمني بمختلف فئاته مرارة التجويع المنهج، وقطع الرتبات، ونهب الثروات والممتلكات العامة والخاصة، والتطويع المنهج، وتحويل المناطق الخاضعة لسيطرتها بالقوة إلى سجون مظلمة. كما لم تتوقف انتهاكاتها عند مصادرة الحقوق والحريات بل امتدت جرائمها إلى ممارسة أبشع أشكال القمع والاعتداءات بحق اليمنيين والحرائر اليمنيات، وتفجير المنازل والمساجد واختطاف الأحرار، وتجريف الهوية الوطنية؛ لصالح أيديولوجية طائفية تؤكد بوضوح أن هذه المليشيا الإرهابية ليست سوى أداة مرتهنة تنفذ أجندة تخريبية خبيثة تدار مباشرة من "محور الشر الإيراني" الذي يستهدف أمن اليمن والمنطقة برمتها. ولأن السلام هو الخيار الدائم للحكومة الشرعية، فقد ظلت متمسكة بكل المبادرات والجهود الإقليمية والدولية لإحلال السلام، وشق طريق دائم للحد السلمي، غير أن هذه المليشيا الإرهابية ليست وأفشلت كل مساعي السلام، محاولة حسن نية الحكومة اليمنية إلى فرصة للتشديد والقتل وإدخال الشعب اليمني في أزمات متتالية جبره إلى أتون صراعات دولية لا ناقة له فيها ولا جمل، فقط إرضاء لملاي طهران ومشاريعها الفوضوية المستهدفة لأمن اليمن والمنطقة واستقرارهما.

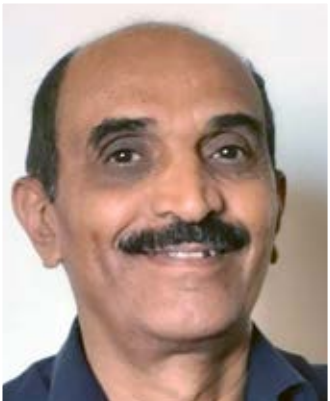
ومن هذا المنطلق، لم يعد خيار التحرير الحاسم مجرد استراتيجية عسكرية، بل تحول إلى مطلب شعبي ملح وإجماع وطني عريض لا تراجع عنه، وبخاصة بعد إن نفذت الحلول السلمية مع هذه المليشيا الإجرامية، وبعد أن أدرك الجميع أن الكهنوت لا يفهم سوى لغة القوة، وأن الخلاص الناجز هو الطريق الوحيد لإنهاء المعاناة التي طالت كل اليمنيين.

وفي مقابل هذا الصلف والإرهاب لم تقف المؤسسة العسكرية مكتوفة الأيدي، إذ شهدت القوات المسلحة خلال الفترة الماضية عملية بناء نوعي شاملة، وتطويراً متكاملًا للقدرات القتالية والتدريبية والتسليحية والتقنية على مستوى كل المناطق والمحاور العسكرية. واليوم، تخوض القوات المسلحة ميدان الجاهزية بكتائب مدربة وإمكانات متطورة قادرة على دك أركان العدو وحسم المعركة في العاصمة المغتصبة صنعاء وكافة المحافظات القابعة تحت بطش المليشيا الحوثية الإرهابية، وبذلك هنا أن القوة النوعية التي باتت تتمتع بها قواتنا المسلحة قادرة على فرض سيادة الدولة، وإنهاء المشروع الإيراني في اليمن وإلى الأبد.

إن الرهان اليوم يتجسد في التلاحم الشعبي العريض مع أبطال القوات المسلحة في مختلف الميادين، فالشعب بكل مكوناته وفئاته وقبائله - الذي رفض الخنوع للكهنوت وطغيان الإرهاب وعاش صامداً تحت وطأة التجويع والترهيب- هو السند الحقيقي في معركة استعادة الكرامة والسيادة. لقد دنت ساعة الفرج، وبات رص الصفوف خلف مؤسسات الدولة هو الكفيل باجتثاث هذا المشروع الإرهابي، وإعادة كرامة الأرض والإنسان. فلم يعد هناك متسع للصبر على جرائم المليشيا واعتداءاتها، وقد دقت ساعة النفير العام لاستعادة الأرض والسيادة والحرية.

عهداً لوطننا ولشهداء الكرامة أن نظهر كل شبر من رجب الإرهاب الحوثي، وأن نكتب بدمائنا فجر اليمن الجمهوري الاتحادي الآمن والمستقل.. "وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ" .. والنصر للجمهورية اليمنية، والرفعة للشعب اليمني العظيم.

الشرعية اليمنية واختبار "الرسالة الواحدة"



د. علي المسلي

فهناك فرق جوهري بين سلام مستدام يعيد للدولة سيادتها وينهي أسباب الصراع الناتجة عن الانقلاب المسلح وتبعاته، وبين تهدئة مفتوحة تتحول إلى فرصة لإعادة إنتاج الأزمة؛ حين يستخدم الطرف الذي فرض الحرب بالقوة مسارات السلام لإنهاء الصراع، وإنهاء لكسب الوقت وترسيخ الأمر الواقع.

لقد أثبتت التجربة اليمنية خلال السنوات الماضية أن الحوثي -لم يكن يقتصد فرص السلام، فقد قدمت له مبادرات ومسارات تفاوضية متعددة، إلا أن نتائج تلك التجارب أظهرت أنه لم يتعامل معها باعتبارها طريقاً لإنهاء الصراع وبناء دولة مستقرة، بل استفاد منها في تعزيز موقعه الميداني والسياسي.

ومن هنا، فإن السلام لا ينبغي أن يُفهم باعتباره بديلاً عن استعادة الدولة، بل باعتباره نتيجة طبيعية لها. فقد أثبتت التجربة أن التهديدات التي لا ترتبط بضمانات حقيقية لإنهاء أسباب الصراع قد تتحول إلى فرصة لإعادة بناء القدرات العسكرية وترسيخ واقع فرض بالقوة، بدلاً من أن تكون جسراً نحو تسوية مستدامة. لذلك فإن القوة العسكرية لا تُطرح باعتبارها نقيضاً للسلام، وإنما تصبح خياراً مشروعاً عندما يثبت أن الطرف الآخر هو من بدأ باستخدام العنف لفرض مشروعه وتعطيل مؤسسات الدولة، ثم استغل مسارات التفاوض للمناورة، وتخفيف الضغوط الدولية، وإفشال أي تسوية حقيقية تعيد الاعتبار للدولة، ففي مثل هذه الحالة لا تكون القوة بديلة عن السلام، وإنما وسيلة حتمية لإعادة فتح الطريق أمام سلام مستدام يقوم على إنهاء أسباب الحرب.

وهنا تظهر الأهمية القصوى لتوحيد الرسالة الرسمية؛ فالمعركة مع الحوثي أصبحت معركة سياسية ودبلوماسية تتطلب وضوحاً كبيراً في الخطاب، واتساقاً تاماً بين ما تقوله مؤسسات الدولة في الداخل وما تقدمه للخارج، حتى لا تتعارض رسائل التشخيص مع رسائل الخيارات.

فالمجتمع الدولي لا يتعامل مع التصريحات باعتبارها مواقف منفصلة، بل يبني تصوراتَه من مجموع الخطاب الصادر عن الدولة. وعندما يسمع العالم تشخيصاً واضحاً لطبيعة الحوثي، ثم يواجه في الوقت نفسه خطاباً غير محسوس في تحديد شروط المرحلة المقبلة، فإن ذلك يخلق مساحة من الالتباس حول خيارات الدولة وأهدافها الحقيقية.

ولذلك، فإن المرحلة المقبلة تحتاج إلى الانتقاج من "دبلوماسية شرح المشكلة" إلى "دبلوماسية تقديم الحل"؛ أي الانتقال من الاكتفاء بتوضيح انتهاكات الحوثي، إلى شرح ما استفعله الدولة لإنهاء الخطر وبناء سلام مستدام. وهذا يتطلب استراتيجية اتصال وطنية موحدة، تتحدث فيها الرئاسة والحكومة والخارجية والإعلام والسفارات بصوت واحد؛ صوت يؤكد أن الدولة لا تبحث عن الحرب، لكنها في الوقت ذاته لا تقبل أن تتحول التهدة إلى غطاء لاستمرار الانقلاب وتأثيره. كما يجب أن يقترن الخطاب بالفعل؛ فالمواطن اليمني لم يعد بحاجة إلى من يشرح له حجم معاناته وهو يعيشها يومياً. ما ينتظره هو قرارات عملية تحمي الموارد السيادية، وتدعم استئناف تصدير النفط، وتعزز قدرة مؤسسات الدولة، وترجم الحديث عن الجاهزية إلى إجراءات ملموسة على الأرض.

فبالخصوص لا يتراجعون بمجرد كشف حقيقتهم، بل عندما تواجههم دولة تمتلك رؤية واضحة، وقراراً نافذاً، ورسالة سياسية واحدة لا تحتمل التأويل.

إن الشرعية اليوم لا تحتاج إلى مزيد من شرح طبيعة الحوثي، فقد أصبح هذا الأمر أكثر وضوحاً من أي وقت مضى؛ بل تحتاج إلى الانتقاج من مرحلة توصيف الخطر إلى مرحلة إدارة مواجهته، ومن تعدد الرسائل إلى قوة الرسالة الواحدة.

فحين تتوحد الرؤية والخطاب والقرار، تنتقل الدولة من موقع الاستجابة لردود أفعال الانقلاب، إلى موقع المبادرة في استعادة الدولة وصناعة السلام الذي يحميها.

تواجه الشرعية اليمنية اليوم اختباراً مصرياً لا يتعلق فقط بقدرتها على مواجهة التهديد الحوثي، بل بقدرتها على توحيد رسالتها السياسية والدبلوماسية بما يواكب التحولات الجوهرية التي شهدها طبيعة الصراع خلال السنوات الماضية. فالأزمة الراهنة لم تعد تكمن في غياب الرؤية أو العجز عن فهم طبيعة الخطر، بقدر ما تتجسد في وجود فجوة بين مستوى التشخيص المتقدم الذي وصلت إليه مؤسسات الدولة، وبين الخطاب السياسي والدبلوماسي الذي لا يزال في بعض جوانبه يحمل مفردات مرحلة سابقة، لم تعد كافية للتعامل مع واقع أكثر تعقيداً.

لقد شهدت مؤسسات الشرعية خلال الفترة الأخيرة تحولاً مهماً في قراءة المشهد؛ إذ تعكس التصريحات الصادرة عن رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي، ووزارتي الخارجية والإعلام، إدراكاً متزايداً بأن جماعة الحوثي لم تعد مجرد طرف سياسي يمكن احتوائه عبر تسويات مؤقتة، بل أصبحت مشروع قوة مسلحة فرض واقعاً موازياً للدولة، وارتبطت بأجندة إيرانية إقليمية، واستغل فترات التهدة لتعزيز قدراته وتوسيع نفوذه وترسيخ شبكاته.

غير أن التحدي اليوم لا يكمن في إيجاد توافق حول طبيعة الخطر الحوثي، فقد أصبح هناك إجماع رسمي على خطورته، وإنما في كيفية ترجمة هذا الإدراك إلى خطاب سياسي موحد وسياسة عملية متماسكة. فالفارق لم يعد في فهم طبيعة الجماعة، بل في مستوى الرسالة المترتبة على هذا الفهم؛ بين خطاب يُبقي السلام خياراً أولاً بانتظار المجهول مع فتح باب الخيارات الأخرى، وخطاب يرى ضرورة الانتقال الحتمي من مجرد إدارة الأزمة إلى استراتيجية وطنية تهدف إلى إنهائها. كما أن أحد مظاهر الصراع مع الحوثي لم يعد عسكرياً فقط، بل أصبح صراعاً محتدماً على الرواية أيضاً؛ إذ نجحت الجماعة في تقديم خطاب مضلل حول "الحصار"، في محاولة لتحويل نتائج سياساتها التدميرية الداخلية إلى مسؤولية خارجية. بينما تكشف الوقائع أن المشكلة لم تكن يوماً في غياب الموارد، وإنما في طريقة إدارتها وتحويل الاقتصاد إلى أداة للسيطرة عبر الجبايات، واحتكار قطاعات واسعة من التجارة، وإضعاف رأس المال الوطني، بما أدى إلى تعميق معاناة المواطنين.

وفي هذا السياق، تكتسب المواجهة الأخيرة للشيخ عثمان مجلي، عضو مجلس القيادة الرئاسي، مع القنافة الفضائية اليمنية الرسمية، أهمية خاصة؛ إذ لا يمكن قراءتها باعتبارها مجرد حديث إعلامي عابر، وإنما بوصفها شهادة سياسية تستند إلى تجربة طويلة ومباشرة في التعامل مع المشروع الحوثي منذ بدايات تمرده المسلح في صعدة عام 2004، وما أعقب ذلك من مراحل الصراع ومحطات التفاوض والتهدئة.

والشيخ مجلي قدم قراءة تستند إلى مسار طويل من الأحداث والتجارب، مؤكداً أن مسارات السلام السابقة لم تنجح في إنهاء أسباب الصراع أو الوصول إلى تسوية مستقرة، وأن نتائجها على الأرض أظهرت أن جماعة الحوثي استفادت من فترات التهدة في تعزيز قدراتها وترسيخ حضورها، بدلاً من أن تتحول تلك الفترات إلى مدخل حقيقي لبناء سلام دائم يعيد الاعتبار للدولة وينهي حالة الانقسام.

كما أن تأكيده أن الصراع في جوهره ليس صراعاً مذهبياً بين اليمنيين، وإنما نتيجة مشروع مسلح استثمر الخلافات الداخلية وارتبط بدعم خارجي، يعكس تحولاً مهماً في فهم طبيعة الأزمة وجذورها. لكن هذا التشخيص المتقدم يفرض سؤالاً جوهرياً: إذا كانت مؤسسات الدولة قد اقتربت من هذا المستوى من الوضوح في فهم طبيعة التهديد، فلماذا لا يزال الخطاب السياسي والدبلوماسي بحاجة إلى مزيد من الانسجام؟

فالمشكلة ليست في مبدأ السلام؛ فالسلام هو الغاية الطبيعية لأي دولة مسؤولة، ولا يمكن أن يكون خياراً مرفوضاً من حيث المبدأ. لكن التحدي يكمن في تعريف السلام وشروطه.



إعصار التحرير ينطلق من تعز

نفير واصطفاف يضع قطار استعادة الدولة على سكة الحسم برعاية رئاسية



عبدالحكيم الشريحي

من رحم الحصار الظالم وقهر المسافات ومن قلب تعز - القلعة التي تحطمت على أسوارها أوهام الكهنوت السلاي - انبعث أول من امس الثلاثاء مارد الجمهورية في وثيقة عهد تاريخية تعلن الخلاص والتحرير الفاصل، برعاية كريمة ومباشرة من فخامة الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الاعلى للقوات المسلحة، شهدت المحافظة التثام لقاء تشاوري جامع وتاريخي، صاغته لجنة المشايخ والوجهاء في المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية، وتحت شعار يلخص عقيدة المرحلة ويرسم ملامح الغد: "صفاً واحداً.. من النفر إلى التحرير"، زحفت الحشود السياسية والقبلية، والعسكرية، والمجتمعية من كافة فجج ومديريات المحافظة، ليرسموا معا لوحة اصطفاف وطني مهيب، معلنين مرحلة جديدة من التعبئة العامة والتلاحم الشعبي المطلق واضعين كل الطاقات البشرية والمادية كإسناد استراتيجي لا ينضب خلف المؤسسات الدفاعية والامنية، ومؤسسات الدولة الشرعية، حتى ترفرف راية الجمهورية خفاقة في كل شبر من تراب الوطن المحتل من قبل مليشيا المشروع الفارسي السلاي.

وفي اللحظة التي ترقبت فيها القلوب مسار الحسم، جاءت مشاركة رئيس المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية، الشيخ حمود سعيد المخلافي، عبر الاتصال المرئي، لتبث الحماس كالنار في الهشيم في عروق الحاضرين، حيث ألقى كلمة مزلزلة وصف فيها هذا اللقاء بأنه المحطة الاستراتيجية الفاصلة والمفصلية لتوحيد الصفوف ورفع الجاهزية الردعية إلى حدها الأقصى.

وأكد الشيخ المخلافي في خطابه، أن تعز لم ولن تكون إلا الحاضنة الأم والذخيرة الحية للمشروع الوطني الجمهوري وأن اللحظة الراهنة لا تتسع للمترددين أو المتقاعسين، بل تتطلب أعلى درجات الوعي والاستنفار الشامل. وتوجه المخلافي نداء صارم وقاطعاً لأبناء المحافظة بضرورة تمتين الجبهة الداخلية كبنيان مرصوص والحفاظ على يقظة المديرات على مدار الساعة وقطع دابر أي محاولات يائسة أو خبيثة لشق الصف، مشدداً على أن المقاومة الشعبية ليست حكراً على فصيل بل هي ملك خالص ودرع حصين لجميع أبناء تعز، داعياً إلى تحويل مخرجات هذا اللقاء فورا وبلا إبطاء إلى خطط عمل ميدانية وهجومية تدعم أبطال القوات المسلحة في خطوط النار وتغور العزة.

وعلى ذات وتر الإباء والتحدى، اعتلى المنصة رئيس مجلس المقاومة الشعبية بمحافظة تعز، الشيخ مارش عبد الجليل، في كلمة ترحيبية حيا فيها الروح القتالية العالية والعزائم الفولانية للحاضرين، مؤكداً أن المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق هذا الجيل، تفرض الاستنفار الكامل للجاهزية القتالية والأمنية والمجتمعية والتحرك الفوري بروح الفريق الواحد، مستمدين القوة والمدد من صمود هذه المحافظة الأبية التي لم تنحن يوماً للأعاصير.

استثناء، باعتبار هذا التلاحم خياراً استراتيجياً وجوباً لا تراجع عنه ولا مسامحة فيه وأن تحقيق السلام العادل والناجز لا يمر عبر استجداء الحلول، بل عبر قوة الصف الوطني وثبات الموقف في الميدان.

وبالتوازي مع هذا الإعلان الملحمي، أقر المجتمعون تشكيل لجان متابعة وتنفيذ ميدانية فورية وذات صلاحيات واسعة، تتولى التنسيق المباشر واليومي مع قيادات المديرات والمكونات السياسية والمجتمعية، لتحويل القرارات والتوجيهات الرئاسية إلى برامج عمل وهيكل تنفيذية على الأرض تعزز الأمن والاستقرار وتيسر نفوذ الدولة.

كما أجمع الحاضرون على أن المقاومة الشعبية هي السند المؤسستين الدفاعية والامنية وصمام الأمان والمكتسب الشعبي الأبرز في حماية مكتسبات الثورة ونظامها الجمهوري، داعين إلى تمتين عرى الشراكة والتكامل بين كافة القوى السياسية والمجتمعية لإفشال كل الدسائس والمؤامرات التي تستهدف اختراق الجبهة الداخلية أو النيل من الروح المعنوية العالية لأبناء تعز.



وفي رسائل حازمة حملت لغة الواجب والاستحقاق وجه المؤتمر نداءات قوية إلى مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، مطالبين بالالتفات الكامل والمسؤول للأبطال المرابطين في الثغور وسرعة وانتظام صرف رواتبهم ومستحققات منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وتوفير كافة الإمكانيات العسكرية واللوجستية الحديثة لتمكينهم من دحر العدو وسحق تسللاته، جنباً إلى جنب مع تقديم الرعاية الكاملة اللائقة بأسر الشهداء الأبرار وعلاج الجرحى الميامين الذين وهبوا أجسادهم ودماءهم رخيصة لتبقى الجمهورية شامخة.

واختتم البيان بنفير وعي يدعو كافة أبناء تعز، بمختلف مشاربهم وتوجهاتهم السياسية والاجتماعية إلى تنويع الخلافات الهامشية ورس الصفوف لخوض معركة الهوية والوجود، مع إطلاق أوسع مبادرات مجتمعية للإنسان الشعبي (ماديا، ومعنويا، وبشرياً) وترسيخ ثقافة التكافل والتطوع لدعم الجبهات وهي ذات المضامين الوطنية الساخنة التي عززتها الكلمات المفعمة بالدلالات السياسية والتاريخية لكل من الأستاذ عبدالهادي الغزعي، والدكتور يوسف الظرافي، والدكتور سعيد اسكندر.

وفي مسك الختام وتتويجا لهذا التلاحم المهيّب، قاد الأمين العام للمجلس، الأستاذ محمد عزام، جلسات ورش عمل مكثفة ومعقدة شارك فيها ممثلو كافة المديرات؛ حيث سادت القاعة روح معنوية وثقة وعزيمة صلبة كالصخر، استعرضت خلالها كل مديرية رؤيتها التعبوية وجاهزيتها الميدانية وخططها الطارئة.

وقد توافق الجميع بقلب رجل واحد على أن هذا اللقاء ليس مجرد تجمع عابر، بل هو التندشين الفعلي والعمل لمرحلة العمل الميداني والتنسيق المستدام والشرارة الأولى لانطلاقة المارد التعزي في مسيرته الكبرى نحو تطهير المحافظة وتأمين حدودها بالكامل واستعادة مؤسسات الدولة المختطفة وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في ربوع تعز واليمن قاطبة، لتبرهن تعز للعالم أجمع، من جديد، أنها إذا قامت ففعلت، وإذا تحركت حسمت وأن فجر الحرية بات أقرب من أي وقت مضى.

المواقف الصادقة معيار الوطنية

عمر أحمد

تُقاس وطنية المرء بموقفه الصادق مع قضايا وطنه المصرية، ولا يسجل التاريخ هذه المواقف بالشعارات، بل بالنتائج التي تركها في وعي الناس وعلى مسار الأحداث.

والمشهد اليوم أن أخطر ما يواجهه وطننا، وهو يخوض معركة استعادة الدولة ومؤسساتها وإسقاط انقلاب جماعة الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، ليس فقط آلة الحوثي العسكرية والإعلامية، وإنما ذلك الخطاب الذي يتسلل عبر منصات التواصل الاجتماعي متدثراً بعباءات الوطنية، وينسجم عبر تناولات إعلامية لينتهي عملياً إلى خدمة مشروع الحوثي، ويضعف روح الاصطفاف الوطني ووحدانية الصف الجمهوري.

وللأسف الشديد، نجد أن بعض صفحات التواصل الاجتماعي تحولت إلى ساحات لإعادة إنتاج سرديات تقاطع مع أهداف المعركة الوطنية، عبر تضخيم الأخطاء، وتحريف الوقائع، والتشكيك في كل إنجاز تحققه الحكومة أو القوات المسلحة والأمن، وتعمل على تأجيح ونبش مواضيع لا صلة لها بالراهن، وكأن المطلوب هو إقناع اليمنيين بأن معركة التحرير بلا جدوى، وأن الخصومة الحقيقية ليست مع جماعة الحوثي الإرهابية، بل مع كل من يقف في مواجهتها، رغم أنها هي من تسببت في حرب صنعت أسوأ أزمة لليمنيين.

إن حملات كهذه، وفي هذا التوقيت، ليست مجرد حالة اختلاف في الرأي أو لغرض النقد البناء، بل تعد انزياحاً خطيراً في أولويات المعركة الوطنية، يمنح مشروع جماعة الحوثي الإرهابية أسباب البقاء، بل ويعمل على تحقيق ما عجز عن انتزاعه في الميدان. وما يزيد المشهد تعقيداً هو ذلك التناغم الإعلامي الذي يمارسه البعض ممن يرفعون في العن شعار الاصطفاف الوطني، بينما تكشف ممارساتهم اليومية أن خصومتهم مع شركائهم في المعركة الوطنية أشد من خصومتهم مع جماعة الحوثي الإرهابية. فبدلاً من توجيه الجهد الإعلامي نحو إسقاط الانقلاب، ينشغلون بإدارة معارك جانبية تستهدف وحدة الصف الوطني، وتزرع الشكوك بين مكونات الصف الجمهوري، في التقاء موضوعي مع ما تعمل عليه جماعة الحوثي من شق الصف وتفكيك وحدة الصف الجمهوري من الداخل.

والأكثر إثارة للاستغراب أن هناك من يحاول التعامل مع ذاكرة اليمنيين وكأنها صفحة بيضاء يمكن محوها أو نسيانها، فالتضحيات والمواقف الوطنية خالدة، وهناك رجال وقفاً في الخنادق منذ انطلاقة أول رصاصة في مواجهة الانقلاب، ودفعوا أثماناً باهظة من دماهم وأرواحهم ومستقبلهم دفاعاً عن الجمهورية والدولة. كما لا يمكن تجاهل أن أطرافاً أخرى كانت، في مراحل مختلفة، جزءاً من تحالفات أو مواقف أسهمت في تمكين الانقلابيين من السيطرة على مؤسسات الدولة، وساعدت في إطالة أمد الحرب، لكن ذلك لا يعد خطيئة لا تغتفر بحق الوطن، وإنما يجب أن يكون لها اليوم موقف وطني مشرف.

إن بناء الوطن مسؤولية الجميع، والوطنية ليست معياراً انتقائياً تمنحه وسائل التواصل الاجتماعي كيفما تشاء، أو تصادره عن تراه خصماً لها.

إن معركة استعادة الدولة وإسقاط الانقلاب هي معركة وجود، تتطلب وضوحاً في البوصلة وثباتاً في الموقف، وكل خطاب يضعف الثقة بين القوى الجمهورية، أو يمنح المشروع الفارسي وأذرعه، وفي مقدمتها جماعة الحوثي الإرهابية، فرصة للاستفادة من الانقسامات، هو خطاب يضر بالمصلحة الوطنية مهما كانت مبررات أصحابه.

وليدرك الجميع أنه أن الأوان لمغادرة سياسة التخفي خلف الأقنعة، والكف عن توظيف الوطنية لخدمة الحسابات الضيقة. فالوطن لا يحتاج إلى مزيد من المناكفات، بل إلى مواقف صريحة لا لبس فيها، يكون معيارها الوحيد هو الانحياز للدولة والجمهورية، واحترام تضحيات من حملوا السلاح دفاعاً عن الوطن منذ اللحظة الأولى، وتوحيد الجهود حتى إسقاط الانقلاب، واستعادة مؤسسات الدولة، وتحرير كامل أراضيه.

وفي الأخير، فليعلم الجميع أن التاريخ لا يخلد أصحاب الضجيج، وإنما يخلد من اصطفوا بصدق وإخلاص مع قضايا أوطانهم، وصنعوا النصر للوطن من أجل مصالح الوطن والشعب.

تفكيك تركة التشطي المعقدة في اليمن (1-2)



منصور السورري

لا يمكن قراءة المشهد اليمني المعاصر، وتحديداً التحولات الجارية مع منتصف عام 2026، دون التوقف مطولاً عند الدور المحوري، والدهاء السياسي الفائق الذي أبدته قيادة مجلس القيادة الرئاسي.

إن تفكيك هذا المشهد المركب يستدعي بالضرورة الغوص في خلفيات المشهد والعودة إلى الجذور التراكمية للأزمة.

أن رئاسة المجلس ورثت تركة سياسية وعسكرية واجتماعية هي الأكثر تعقيداً وسوداوية في تاريخ اليمن المعاصر، متجاوزاً بصعوبتها كل التكرات التي واجهها الرؤساء الذين سبقوه شمالاً وجنوباً، سواء قبل إعلان الوحدة اليمنية عام 1990 أو بعدها.

لقد كانت اللحظة التاريخية التي جرى فيها تسليم مقاليد السلطة تمثل نزوة الانقسام الوطني والتشطي المؤسسي، حيث غابت الدولة بمفهومها السياسي وتحولت الجغرافيا اليمنية إلى رقعة مرققة تتقاسم السيطرة عليها قوى ومشايخ متنافرة الإرادات والأهداف.

تاريخياً، واجه الرؤساء السابقون لليمن صراعات ذات أبعاد أحادية أو ثنائية واضحة يمكن قراءتها والتعامل معها بآليات تقليدية ومتعارف عليها في أدبيات الأزمات السياسية.

فالرئيس الأسبق علي عبد الله صالح ورث صراعاً شطرياً تقليدياً وضبطاً قبلياً متماسكاً وبنية اجتماعية واضحة المعالم أتاح له المناورة طويلاً واللعب على التناقضات المحلية عبر شبكات نفوذ واسعة، بينما واجه رؤساء الجنوب قبل الوحدة، مثل سالمين وعلي ناصر محمد، صراعات أيديولوجية واضحة المعالم داخل أروقة الحزب الواحد وضمن سياق الحرب الباردة، حيث كانت خطوط الصراع وهوية الخصوم معلومة سلفاً ولا تحتمل التأويل.

أولاً: جغرافيا الفوضى المنظمة. أما اليوم، فقد آلت قيادة اليمن وهي مقسمة عملياً إلى كائنات متسلطة متعددة الولاءات والتمويل، وعاصمة تاريخية محتلة من جماعة عقائدية راديكالية مرتبطة بمشروع إقليمي توسعي عابر للحدود، وعاصمة مؤقتة تسيطر عليها فصائل مسلحة تنادي بالانفصال الفوري وترفض بشكل معلن أو ضمني سلطة الدولة المركزية، وبك مركز منقسم أفرز دورتين تقديتين واقتصاديين مختلفين تماماً، مما خلق واقعاً معيشياً واقتصادياً مشوهاً لم يسبق له مثيل في تاريخ الحروب والأزمات.

إن هذا التشطي البنيوي في شرعية الدولة جعل مهمة رئيس مجلس القيادة الرئاسي أشبه بالسير اليومي الفائق الحذر في حقل الألغام ممتد، حيث الخطأ الصغير أو الحساس الخاطئ غير المدروس يعني الانهيار الكامل للمنظومة المناهضة للانقلاب والدخول في أتون اقتتال أهلي داخلي بين رفقاء السلاح لا ينتهي إلا بتدمير ما تبقى من كيان الدولة القانوني.

ولزيد من التوضيح تعالوا بنا نقف عند نخوم أبرز مظاهر تركة التعقيدات الموروثة عن العهد السابقة والتي صاغت ملامح المشهد المعقد في عام 2026.

لكي نفهم حجم الإنجاز، يجب أولاً تفكيك طبيعة "طبقات الألغام" والتعقيدات المركبة والحروب البينية التي وجد رئيس المجلس الرئاسي نفسه مطالباً بالتعامل معها وتفكيك قواها المنتجة مشهداً سياسياً واقتصادياً خلال عام 2026، وتظهر كل ذلك بالتالي:

1- زلزال مجلس القيادة الرئاسي وتفتت مراكز القرار شهدت البنية السياسية للمعسكر المناهض لجماعة الحوثي المصنفة دولياً جماعة إرهابية، تحولات جوهرية أعادت صياغة مفهوم "الشرعية" وتوازاناتها الداخلية بصورة بالغة الحساسية والتعقيد.

فبعد سنوات من التعايش القلق والمناورات السياسية تحت مظلة مجلس القيادة الرئاسي، تفجرت الخلافات العميقة المكتومة لتنتج مشهداً مليئاً بالتصديعات الرأسية والأفقية.

ولم تعد التباينات مجرد خلافات عادية في وجهات النظر حول إدارة المعركة مع الشمال أو أولويات الإصلاحات الحكومية، بل تحولت في جوهرها إلى صراع وجودي عميق حول شكل الدولة القادمة ومستقبل الجغرافيا السياسية لليمن ككل.

هذا التصعد الحاد في رأس الهرم القيادي عكس بوضوح عمق الفجوة المتسعة بين تيار الدولة

الاتحادية المتمسك بالمرجعيات الدستورية، وتيار الانفصال والجهوية الذي تمثله بعض الفصائل المسلحة، وهو انقسام رأسي أدى في الفترات السابقة إلى شلل شبه كامل في الأداء الحكومي والخدمي، وحول مؤسسة الرئاسة إلى ساحة للنزاع بدلاً من كونها مركزاً لإدارة الدولة وخوض معركة الاستعادة.

2- معضلة القضية الجنوبية وتشطي المكونات المحلية لم تعد المسألة الجنوبية تدار عبر تفويض وحيد أو مكون سياسي مهيمن يدعي احتكار تمثيل الشارع الجنوبي وفرض إرادته السياسية بقوة السلاح، بل تحولت المنطقة برمتها إلى رقعة متشابكة من الأقاليم والمكونات المتنافسة على الموارد والنفوذ والتمثيل.

حيث ظهرت على السطح كيانات جهوية ومحلية صلبة ومسنودة بقواعد شعبية وقبيلة عريضة ترفض التبعية المطلقة لمركزية "عدن" الناشئة، تماماً كما رفضت واقامت ثورتها سابقاً ضد مركزية "صنعاء".

ويبرز هنا "مجلس حضرموت الوطني" كلاعب استراتيجي رئيسي استطاع انتزاع اعتراف وتمثيل مستقل للمحافظة الأكبر جغرافياً واقتصادياً في اليمن، مستنداً إلى الخصوصية الحضرمية التاريخية والاقتصادية، والرفض المجتمعي لتحويل المحافظة إلى ساحة لصراع لمصالح فصائل قادمة من خارج حدودها.

هذا التعدد والتشطي في المواقف والمكونات شكل عقبة رئيسية أمام طموحات السيطرة الفورية والإقصائية لبعض الفصائل، وجعل من صياغة رؤية جنوبية موحدة أمراً غايه في الصعوبة.

3- انسداد أفق العملية السياسية الأممية أمام هذه التعقيدات المحلية البالغة التشابك، باتت الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص تدور في حلقة مفرغة من السريديات المكررة والمقاربات الهشة التي تجاوزها الواقع على الأرض.

فلم تعد الإحاطات والمقترحات الأممية التقليدية قادرة على ملاحقة التطورات الميدانية والجيوستراتيجية المتسعة في جغرافيا الصراع اليمني.

هذا الجمود المستمر والزمن في مسار المفاوضات الشاملة حول الأزمة اليمنية في المنظور الدولي إلى حالة مستدامة من "لا حرب ولا سلم"، وهي حالة كارثية استغلتها مليشيا الحوثي الإرهابية لتوطيد سلطتهم القمعية في الشمال، وإعادة ترتيب صفوفها العسكرية، وتغيير المناهج التعليمية والبنية المجتمعية، بينما تنهك قوى الشرعية ومؤسساتها في نزاعاتها الداخلية المستمرة على النفوذ والسيطرة والوظيفة العامة في مناطق الجنوب والشرق.

4- كابوس الانهيار الاقتصادي والاضطراب المعيشي الخائض على مقلب آخر لا يقل خطورة وعنفاً عن الصراع العسكري المباشر، تعيش مناطق نفوذ الحكومة الشرعية أزمة اقتصادية ومعيشية خانقة بلغت ذروتها غير المسبوقة في عام 2026، جراء تسلسل هيكلي كارثي ومنظم فرضته مليشيا الحوثي الإرهابية وقد جرى التعامل معه بأدوات بروتوكولية محدودة:

- تجفيف موارد الدولة: بدأ هذا التسلسل الكارثي من إقدام مليشيا الحوثي على تعطيل وصدوم صادرات النفط والغاز جراء التهديدات والضربات الهجومية بالمسريرات والصواريخ التي شنتها على موانئ التصدير الحيوية في حضرموت (الضبة) وشبوة (قنا)، مما تسبب في شلل تام وجفاف كامل لموارد النقد الأجنبي الرئيسية التي كانت تغذي خزينة الدولة وتضمن بقاء حد أدنى من الاستقرار المالي.

- تهوي العملة الوطنية: وعلى إثر هذا الجفاف وتوقف الصادرات، تعمقت أزمة عجز الموازنة العامة للدولة بشكل غير مسبوق، مما أدى مباشرة إلى انهيار متسارع ومتلاحق لقيمة الريال اليمني في المحافظات

الحررة، حيث تجاوز سقف 1880 ريالاً أمام الدولار الأمريكي الواحد في تداولات الأسواق المالية لعدن والمكلا، وسط عجز التدخلات النقدية التقليدية عن كبح جماح هذا التدهور.

- موجة الغلاء غير المسبوقة: هذا الانهيار المتسارع لقيمة العملة الوطنية انعكس فوراً وبشكل جنوني على القوة الشرائية للمواطنين، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والسلع الغذائية الأساسية بنسبة تجاوزت 30% في غضون أسابيع قليلة، مما جعل غالبية الأسر اليمنية عاجزة عن تأمين احتياجاتها الغذائية اليومية الأدنى، دافعاً بألاف الأسر إلى حافة المجاعة الحقيقية.

- أزمة الأجور والسيولة: تسبب توقف الموارد وعجز الموازنة في عجز الحكومة الشرعية عن دفع رواتب موظفي القطاع العام والجيش والأمن والمتقاعدين لعدة أشهر متتالية، وترافق ذلك مع أزمة سيولة نقدية حادة في البنوك والمصارف التجارية بمدينتي عدن وتعز، مما تسبب في إصابة الحركة التجارية والاقتصادية بشلل شبه كامل.

- الحرب النقدية المستعرة: تستمر الحرب الشرسة بين البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن الذي نقل مقره الرئيسي من صنعاء عقب انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية والاستيلاء على العاصمة صنعاء ومؤسسات الدولة، بما في ذلك البنك المركزي.

فبينما تمارس مليشيا الحوثي الإرهاب، وإجراءات بوليسية وأمنية على القطاع الاقتصادي والنشاط المصرفي لتثبيت سعر صرف وهمي ومنخفض عبر منع تداول الطبعات الجديدة للعملة الوطنية، يعاني مركزي عدن من تداعيات السوق المفتوحة والتضخم الجامح وقوى العرض والطلب، دون امتلاك احتياطات نقدية كافية تتيح له التدخل لحماية العملة، بعدما نهبت مليشيا الحوثي الإرهابية قرابة 6مليار دولار احتياطي النقدي الأجنبي في البنك المركزي صنعاء.

- انهيار البنية التحتية والخدمات: توج هذا الانهيار المالي بشلل كامل في منظومة الخدمات العامة وفي مقدمتها قطاع الكهرباء والطاقة والخدمات الطبية. حيث تعيش العاصمة المؤقتة وحواضر الجنوب والشرق في ظلام شبه تام لمد طويلة من اليوم تتجاوز العشرين ساعة، بسبب فساد وقود محطات التوليد وعجز الحكومة عن شرائه من الأسواق الدولية، مما فجر تظاهرات غاضبة وقطعاً للطرق الرئيسية أضاف بعداً أمنياً واجتماعياً خطيراً للأزمة العيشية والسياسية المستحكمة على الأرض.

5- تقلبات المواقف الإقليمية والدولية وضغوط الإدارة الأمريكية الجديدة تتداخل الحسابات المحلية الضيقة مع تقلبات المصالح ومواقف القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الملف اليمني؛ فالملكة العربية السعودية تبحث عن فرض استقرار صارم وإنهاء حالة السيولة الأمنية وتعدد الفصائل المسلحة لحماية أمنها القومي وتأمين حدودها الطويلة، بينما الإمارات تركز برغباتها العالية على السيطرة على السواحل والجزر والممرات المائية الحيوية، في حين تعمق سلطنة عمان نفوذها في اوساط القبائل والعشائر المهرية خشية من أي تغيير ديموغرافي أو فكري أو عسكري على حدودها الغربية في المهرة.

هذا التباين في أولويات الحلفاء والجيران ترافق مع تحول دراماتيكي في الساحة الدولية متمثلاً في عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، متبنياً استراتيجية هجومية جديدة تحت عنوان "الضغط الأقصى" تجاه الحوثيين وتصنيفهم كمنظمة إرهابية عالمية، مما فرض واقعاً دولياً جديداً غير قواع اللعبة السياسية وضاعف من حساسية وخطورة أي خطوة سياسية أو عسكرية تتخذها الشرعية اليمنية في المحافظات الشرقية أو الجنوبية.

ثانياً: تفكيك التعقيدات القائمة أمام هذا الكم الهائل والمنظم من الأزمات المتشابكة والقوى المنتجة



لها داخلياً وخارجياً، لم يلجأ رئيس مجلس القيادة الرئاسي إلى الحلول العسكرية الصاخبة، أو القرارات الاندفاعية غير المحسوبة العواقب التي كانت ستعتمق الشرخ، بل انتهج ما يمكن اصطلاحه بـ "هندسة التفكير" البالغة الذكاء والدقة، اعتمدت على آليات كيفية مدروسة فككت مراكز القوى وسارت بالبلاد نحو الاستقرار بالتدرج:

1 - استراتيجيية "النفس الطويل والصبر الاستراتيجي" داخليا اعتمدت قيادة المجلس في إدارتها للاستقطاب الداخلي الحاد والصراعات البينية في معسكر الشرعية على مبدأ "تفكيك العقد بالتدرج" وبامتصاص الصدمات بدلاً من الدخول في مواجهات عسكرية أو سياسية مباشرة كانت ستؤدي حتماً إلى تدمير معسكر الشرعية من الداخل وإشغال حروب مناطقية يصعب السيطرة عليها.

وظلت مؤسسة الرئاسة تتحمل الضغوطات السياسية والإعلامية الشرسة من الحلفاء والخصوم على حد سواء، متمسكة بالشرعية القانونية والدستورية كمرجعية وحيدة لا يمكن تجاوزها. وكان الدهاء يكمن في استغلال عامل الوقت وتناقضات المشاريع الموازية لإضعاف اندفاعها، مع بناء بدائل مؤسسية وأمنية هادئة قادرة على ملء الفراغ عند لحظة الصفر.

وحين حانت اللحظة المناسبة في مطلع عام 2026، نفذ "تدخلاً جراحياً" حاسماً عبر سلسلة من القرارات المدعومة إقليمياً لتفكيك مراكز القوى الموازية داخل مجلس القيادة الرئاسي، ودفع ببعض الأعضاء البارزين المعطلين خارج المشهد التنفيذي؛ لإعادة صياغة المشهد القيادي ليصبح أكثر تجانساً وقدره على فرض سيادة الدولة والالتزام بمنطق المؤسسات.

2 - توظيف "المشروعية القانونية" كقوة ناعمة وخشنة تمكنت رئاسة المجلس بحكمة سياسية وقانونية من تحويل "ضعف الدولة" الظاهري وقلة مواردها الميدانية إلى قوة حقيقية وسلاح ماضٍ عبر احتكار الاعتراف الدولي والإقليمي بمؤسسة الشرعية، وهنا صيغت معادلة سياسية صارمة مفادها: لا يمكن لأي فصل عسكري مهما بلغت قوته الطاغية وسيطرته على الأرض أن يبرم اتفاقاً دولياً، أو يحصل على غطاء مالي أو بنكي، أو ينال شرعية وجودية أو تمثيلاً في المحافل الدولية دون توقيع ومباركة رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

وقد استخدم هذا السلاح الدبلوماسي والقانوني بكفاءة عالية لتحييد المشاريع الانفصالية وحصرها في زاوية الضيق المالي والسياسي، واضعاً الجميع أمام خيارين: إما الانضمام تحت لواء الدولة أو مواجهة العزلة الدولية والجفاف المالي، مما أجبر الجميع في نهاية المطاف على الخضوع لمنطق الدولة والالتزام بقرارات القائد الأعلى للقوات المسلحة.

3 - التوضع خلف عباءة الدولة واستقطاب مواقف القوى التقليدية نجحت القيادة الرئاسية في صياغة واقع سياسي جديد دفع بكبرى الأحزاب والمكونات السياسية التقليدية والتاريخية في اليمن إلى إعادة التوضع خلف رؤية استعادة الدولة، مستفيدة من تناقضات مواقفها نحو: حزب المؤتمر الشعبي العام (جناح الشرعية)؛ وجد في التحركات الرسمية وفرض منطق المؤسسات فرصة ذهبية وبوابة تاريخية لاستعادة مكانته كحزب رائد للدولة وباني مؤسساتها الإدارية، فقدم دعماً سياسياً وإعلامياً وشعبياً كاملاً لخطوات الرئاسة، معتبراً إياها خطوة أساسية لتهيئة الأرضية لمستقبل سياسي ديمقراطي تشارك فيه الأحزاب بعيداً عن لغة السلاح والمليشيات والمناطقية.

- التجمع اليمني للإصلاح: تعاملت قيادة المجلس مع هذا المكون السياسي الكبير بذكاء تكتيكي مركب جعل حزب الإصلاح يرحب بقوة وبشكل معلن بانتشار القوات الحكومية الجديدة لكونها

قلصت وضربت نفوذ (المجلس الانتقالي الجنوبي) في المحافظات الشرقية ومنعته من التمدد، مغلباً المصالح السياسية والعسكرية المشتركة في الحفاظ على الوحدة والشرعية الرسمية للدولة على التوجس الأيديولوجي المكتوم تجاه أي مشاريع أخرى.

4- الهندسة العسكرية الذكية لاستيعاب الحساسيات المحلية مثل الصعود الكاسح لـ"قوات درع الوطن" وتحريكها مطلع عام 2026 الأداة التنفيذية والذراع العسكرية الأبرز التي تم هندستها لإعادة رسم الخارطة الميدانية في الجنوب والشرق، وانتزاع النفوذ وصناعة الاستقرار، وتفكيك القوى المسلحة الموازية عبر عمليات ميدانية نوعية ومنظمة تمثلت بالتالي:

- تأمين حضرموت ومواردها: نفذت هذه القوات الحكومية عملية خاطفة ومنظمة بإسناد لوجستي وجوي من التحالف؛ ففي وادي حضرموت أمنت مدينة سيفون بالكامل، وبسطة سيطرتها على مطارها الدولي ومقر المنطقة العسكرية الأولى محيدة أي عناصر غير منضبطة.

وامتد الاندفاع العسكري السلمي نحو الساحل ومركز المحافظة مدينة المكلا، حيث تسلمت المعسكرات والمؤسسات السيادية ومطار الريان الدولي عقب انسحاب منظم لقوات النخبة الحضرمية، وضعت منفذ الوديدة البري الحيوي والمناطق النفطية تحت حماية مشددة، مجهزة طموحات السيطرة على الموانئ النفطية والمنافذ الاستراتيجية للمحافظة.

- تأمين المهرة والبوابة الشرقية: تحركت ألوية درع الوطن نحو العاصمة "الغيضة" وميناء "نشطون" الاستراتيجي بتنسيق وثيق ومسبق مع السلطات المحلية والقبائل، وفرضت سيطرتها الكاملة على منفذ "شحن" الحدودي الدولي مع سلطنة عمان، مما يضمن تأمين الحركة التجارية ومنع شبكات التهريب الدولية التي طالما أرقّت الأمن الإقليمي والدولي لسنوات.

ويمكن تفكيك العبقري للحساسيات المجتمعية والمناطقية هنا في مركبين استراتيجيين:

- العملية الكاملة في التجنيد: اعتمد بناء قوات درع الوطن في تجنيدها وقيادتها الميدانية على أبناء قبائل ومدن حضرموت والمهرة ذاتها، مما نزع السلاح الدعائي والسياسي من يد القوى الموازية التي حاولت تصوير حركة درع الوطن كـ "غزو خارجي" أو مناطقية للمحافظة، وجعل المجتمع المحلي يقبلها كقوة وطنية رسمية لحمايته.

- التوازن الفكري والديني المضبوط: رغم الطابع السلفي الذي يصبغ القيادة العليا لدرع الوطن، إلا أنها سلفية عملية ومعتدلة تركز بشكل صارم على مفهوم "طاعة ولي الأمر" (رئيس الدولة) والابتعاد الكامل عن التكفير أو الصدام الصريح مع المذاهب والديناميكيات الدينية المحلية التاريخية كالتصوف الشافعي السائد في حضرموت، مما طمأن النخب الثقافية والقبلية والدينية وجعل من هذه القوات عامل استقرار واطمئنان اجتماعي يحافظ على السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي للمحافظات الشرقية.

5- دبلوماسية التوفيق الإقليمي الدولي وتوظيف المقاربة الأمريكية خارجياً وعبر القنوات الدبلوماسية رفعية المستوى، استطاعت الرئاسة موازنة وهندسة المصالح المتضاربة أحياناً للقوى الإقليمية والدولية لدعم مشروعها المؤسسي الجديد وتفكيك القوى المنتجة للفوضى:

- مع المملكة العربية السعودية: جرى تقديم مشروع درع الوطن كشريك شرعي، دستوري، ومنضبط يحمي حدود المملكة الجنوبية الطويلة ويؤمن عمقها الاستراتيجي، مما جعل الرياض المهندس والممول الحقيقي والداعم المطلق لهذه الترتيبات ضمن رؤيتها الشاملة لحماية أمنها القومي والتفرغ لمشاريع الرؤية الاقتصادية 2030.

- مع دولة الإمارات العربية المتحدة: استثمرت البراغماتية الإماراتية العالبة لتتكيف إلى حد ما على الأقل مع المعطيات، محاولة تجنب أي صدام ميداني في اليمن مع الرياض يضعف موقفها ويفشل الأولويات الاستراتيجية لأوطقي نحو التركيز على ترسيخ نفوذها وسيطرتها على الممرات المائية الحيوية في البحر الأحمر وخليج عدن وفي الجزر الاستراتيجية (سقطري وميون)، محل الدفع من وقت لآخر لمقاربة المجلس الانتقالي المنحل لنفسه فور هزيمته في معركة تحرير المحافظات الشرقية بتنظيم احتجاجات تشغل الحكومة اليمنية والسعودية عن الترتيبات التي شرعت بها فور استعادة القرار السيادي للدولة اليمنية على كامل المحافظات المحررة.

- مع سلطنة عمان: أفضت التحركات الهادئة والدبلوماسية إلى إزاحة مخاوف مسقط عبر التأكيد المستمر على أن الهدف من انتشار القوات في المهرة هو حماية المنافذ الرسمية ومنع شبكات التهريب الإيرانية ومليشياتها الحوثية، وعودة مؤسسات الدولة اليمنية المركزية لخدماتها وحيدة لاستقرار جيرانها، دون فرض أي هيمنة فكرية أو إحداث تغيير ديموغرافي على حدود السلطنة.

- مع الإدارة الأمريكية والقوى الدولية: بدهاء ملحوظ استغلت القيادة عودة ترامب وسياسة "الضغط الأقصى 2.0" لتقديم المعسكر الشرعي كشريك محلي موحد، نظامي، وموثوق موالٍ لشرعية مجلس القيادة، يمكن التعاون والاعتماد عليه في ملفات مكافحة الإرهاب، وتأمين السواحل الطويلة لليمن، والحد من عمليات تهريب الأسلحة الإيرانية المتدفقة للمليشيا الحوثية، مستفيداً من افتعال مليشيا الحوثي والتوترات الأمنية الحادة المستمرة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، لتعزيز موقفه الدبلوماسي والتفاوضي.

دائرة المواصفات والمقاييس تنظم دورة تخصصية في المواصفات القياسية



والمخازن لتعزيز الجانب التطبيقي للمشاركين. وفي ختام الدورة، أشاد اللواء عايض الشايف بجهود دائرة المواصفات والمقاييس في تنظيم البرنامج، مؤكداً أهمية مواصلة تنفيذ الدورات التأهيلية والتخصصية بما يسهم في ترسيخ ثقافة الجودة والالتزام بالمواصفات القياسية، والارتقاء بالأداء في هيئة الإسناد اللوجستي .

العميد صادق مجمر نائب مدير الدائرة، والنقيب المهندس عبدالعزيز محمد زايد رئيس شعبة المواصفات، الذي تولى تنفيذ البرنامج التدريبي. وتضمنت الدورة ستة محاور تخصصية، أبرزها نظام إدارة الجودة ISO 9001، ومواصفات بطاقة البيان للمواد الغذائية المعبأة، والاشتراطات الصحية لمستودعات المواد الغذائية ووسائل نقلها، إضافة إلى تطبيقات عملية على عدد من المنتجات

نظمت دائرة المواصفات والمقاييس التابعة لهيئة الإسناد اللوجستي دورة تخصصية علمية وتوعوية في مجال المواصفات القياسية خلال الاربعة ايام الماضية استهدفت تأهيل عدد من منتسبي وقيادات الدائرة ورفع كفاءتهم في تطبيق المواصفات القياسية. وشهد تدشين الدورة مساعد رئيس هيئة الإسناد اللوجستي اللواء عايض الشايف، بحضور

عقيدة رجل الشرطة في الحفاظ على النظام الجمهوري



عميد ركن/

نجيب سعد الناصر

يؤدي رجل الشرطة في الجمهورية اليمنية، عند التحاقه بالخدمة، قسماً قانونياً يتعهد فيه بأداء واجباته بأمانة وإخلاص، ومن أبرز ما يتضمنه هذا القسم المحافظة على النظام الجمهوري ولا يُعد هذا الالتزام مجرد عبارة ترد في نص اليمين، بل يمثل واجباً قانونياً ومهنياً يرتبط بطبيعة الرسالة التي تضطلع بها المؤسسة الأمنية في حماية الدولة وسيادة القانون. وقد نص قانون هيئة الشرطة في المادة (24) على أن يؤدي الضابط أو الفرد قبل مباشرة عمله اليمين القانونية، متعهداً بالمحافظة بإخلاص على النظام الجمهوري، وهو ما يجعل هذا الالتزام جزءاً أصيلاً من الواجبات الوظيفية التي تحكم أداء رجل الشرطة طوال حياته الوظيفية في سلك الشرطة والأمن، إذ تؤكد أن ولاءه يكون للدستور والقانون والدولة اليمنية

وتكتسب هذه المسؤولية أهميتها من المكانة التي يمثلها النظام الجمهوري في تاريخ الدولة اليمنية، باعتباره الإطار الدستوري الذي قامت عليه مؤسسات الدولة الحديثة عقب ثورة السادس والعشرين من سبتمبر 1962، وما ارتبط بها من مبادئ هدفت إلى ترسيخ سيادة القانون، وبناء مؤسسات الدولة، وصون الحقوق والحريات العامة.

إعلانات قضائية

تعلن محكمة مأرب بأن على المتهمين / 1 -مانع محمد سليمان 2 - ياسر عبد الله الأنسي الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمتهم غايبا وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

تعلن محكمة مأرب بأن على المتهم / عبدالله حسن صالح العطري الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمتهم غايبا وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ علي محمد محمد حسين عواد بدعوى طلب تعديل اسمه الى علي محمد محمد عواد الحميقاني ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المدعى عليه / ضيف الله حسن محمد الصرماع بالحضور إلى جلسة المحكمة بتاريخ ٢٠٢٦/٨/١٧م في القضية المدنية رقم (534) لسنة 1448هـ فيما بين المدعي / حسن أحمد محمد حيدر، والمدعى عليه / ضيف الله حسن محمد الصرماع.

يعلن المقدم/ عمر عبدالله ناصر داغف القميشي عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من دائرة شؤون الضباط - وزارة الدفاع برقم العسكري (87849) فعلى من وجدها إيصالها الى دائرة الامن العسكري أو الى اقرب قسم شرطة.

يعلن ملازم أول/ فيصل أمين قائد قاسم الجراش عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من دائرة شؤون الضباط - وزارة الدفاع برقم العسكري (96828) فعلى من وجدها إيصالها الى دائرة الامن العسكري أو الى اقرب قسم شرطة.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الاخ / ناجي بن صالح حسن الأقرع أمام المحكمة بالإبلاغ عن بصيرته المفقودة والمحيرة بخط كاتبها / علي انور يحييل بتاريخ ١٦ / 1 / ١٤٢٩هـ في الارض الواقعة بمأرب الميل املاك ال شبوان مقسم ال غريب، من البائع إليه /علي بن سعيد مرشد الفرجي، والضايرة للبائع من المالك سعيد بن حمد بن علي غريب بموجب بصيرة شراء محررة بقلم الشيخ احمد عبد القادر حدير بتاريخ ٢٦ / ١٠ / 1410هـ ، والتي تبلغ مساحتها من الشمال الى الجنوب عشرة أمتار ومن الشرق الى الغرب ثمانية وعشرون مترا وسبعون سنتيمترا، يحد المبيع المذكور من الشرق علي الروانسي حسب نطق البصيرة الأم ومن الغرب شارع ستة أمتار ومن الشمال أملاك الجار ومن الجنوب أملاك الجار ، وقد كان ثمن المبيع المذكور اربعة ملايين وثمانية عشر الف ريال . ومن له أي اعتراض فعليه أن يتقدم أمام المحكمة خلال الفترة المحددة قانونا.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الاخ / ثابت حسن محمد علي الاسدي أمام المحكمة بالإبلاغ عن بصيرته المفقودة المحيرة بخط الأمين الشرعي علي بن علي غالب عبار بتاريخ 15 / 2022م في الأرض الواقعة شرقي المطار في المقسم ابو ثمانمائة متر مقسم الاشراف آل زيد من البائع اليه الاخ ناصر حسن عبد الله

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ مجاهد حسن أحمد أبو هويده بدعوى طلب تعديل اسمه الى مجاهد حسن محمد أبو هويده ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن الأخ/ هيثم عبده علي يحيى المناري تقدم بطلب تعديل اسمه من هيثم حمود نصر عبدالله إلى هيثم عبده علي يحيى المناري، وقد صدر في ذلك حكم الإثبات رقم (1009) لسنة 1447هـ.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ سعيد حسن وعة السيفي بدعوى طلب تعديل اسمه الى سعيد حسن عبدالله حسن وعة السيفي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ سليمان إسماعيل احمد الوصابي بدعوى طلب تعديل اسمه الى سليمان محمد محمد ثابت ربيعة ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ اسام عبدالله محمد علي بدعوى طلب تعديل اسمه الى وسام عبدالله محمد علي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الاخ / فواز مرشد الحاج حيدر بالإبلاغ عن بصيرته المفقودة عبر وكيله / عبد الرحمن عبده مصلح احمد العماد ، والمحيرة بخط كاتبها الأمين الشرعي / علي حمد محمد قريح بتاريخ 24 / 11 / 2025م ، واصل قرار المبيع قطعة أرض في مأرب منطقة الميل من املاك آل شبوان مقسم آل عامر في مساحة عشرة أمتار من الشمال إلى الجنوب في احد عشر مترا من الشرق إلى الغرب يحدها من الشمال شارع خمسة أمتار ومن الشرق ثروة ابراهيم محمد علي ومن الغرب ثروة نبيل اليوسفي ومن الجنوب ملك محمد راشد سعد على الحريمي ، من البائعين إليه جمال حسن محمد البريهي وبشير حسن محمد البريهي بمبلغ قدره ثلاثون ألف ريال سعودي ما يعادل حينها بالريال اليمني اثنا عشر مليون وثمانمائة وأربعون ألف ريال يمني.

تعلن محكمة المنطقة العسكرية الخامسة ميدي بأن على المتهمين بالقضية الجنائية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٦ م ج ج وهم: 1- رعد عفيف صالح فضل الصليحي 2- نادر عبدالله محمد احمد الجعدي 3- امجد فضل محسن علي 4- خالد صالح حسين علي العكيمي 5- مرسل عبدة علي نور الدين حسن الحضور امام محكمة المنطقة العسكرية الخامسة ميدي خلال شهر من تاريخ نشر الإعلان مالم سيتم محاكمتهم كمتهمين فارين من وجه العدالة عملاً بنص المادة (٦٨) من قانون الإجراءات الجزائية العسكرية.

تعلن محكمه استئناف مأرب والجوف بأن على المستأنف ضده/ عبدالكريم مجاهد جميل القطيبي الحضور الى جلسة المحكمة يوم الاثنين الموافق 27/2/1448هـ 10/8/2026م. وذلك في القضية المدنية رقم 111لسنة 1447هـ والخاصة بالمستأنف/ محمد حميد منصور خضير.

حيدر وذلك مساحة عشرة امتار عرض الضلع الشمالي والجنوبي شرق وغرب في طول خمسة عشر مترا للضلع الشرقي والغربي شمال وجنوب والمساحة بالمترا المربع مائه وخمسون مترا مربعا ، يحد المبيع المذكور من جهة الغرب شارع بعرض تسعة أمتار ومن الشرق ملك البائع ومن الشمال ملك البائع ومن الجنوب ثروة عزي احمد زيد سالم بثمان معلوم قدره ستون الف ريال سعودي.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية المنفذ ضده/عبد العزيز عبد الوارث عبد العزيز عبد الرؤوف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة برقم 456 لسنة 47هـ وتاريخ 29/8/17م الموافق 2026/2/17م والذي قضى:- 1- الزام المحكوم عليه بدفع نفقه ستة سابقة على رفع الدعوى للمدعية مبلغ وقدره ستمائة الف ريال وذلك بواقع خمسين الف ريال من كل شهر 2 - فسخ عقد نكاح شفيفة فهمي هائل العريقي من عصمة زوجها عبد العزيز عبدالوارث عبد العزيز عبد الرؤوف للغبية وعدم الانفاق وعليها ان تعتد العدة الشرعية من تاريخ النطق بالحكم وآلا تتزوج حتى يصير الحكم نهائيا 3- الزام المحكوم عليه بدفع مبلغ وقدره خمسمائة الف ريال يمني مخاسير التقاضي وتسليمها للمدعية وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ الاعلان ما لم ستقوم المحكمة بالسفر في اجراءات التنفيذ الجبري جبرا طبقا للقانون وذلك بشأن القضية التنفيذية رقم 92 لسنة 48هـ فيما بين طالبة التنفيذ/ شفيفة فهمي هائل العريقي والمنفذ ضده/عبد العزيز عبد الوارث عبد العزيز عبد الرؤوف.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية عن بيع ادوات ومحتويات محل الطراسي للساعات الكائن بسوق التويتي التابع للمنفذ ضده/ رسام محمد عبده عمر الطراسي لصالح طالب التنفيذ مفرج عسكر صالح البخيتي وعلى ان يكون يوم البيع الخميس الموافق 6/8/2026 وذلك بشأن القضية التنفيذية رقم 311 لسنة 46هـ فيما بين طالب التنفيذ المذكور أعلاه والمنفذ ضده/ رسام محمد عبده عمر الطراسي فعلى من يجد في نفسه الرغبة للشراء التقدم الى محكمة مأرب الابتدائية لمعرفة مزايا وقوائم البيع.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية المنفذ ضده/ محمد علي صالح قعشه تنفيذ الحكم الصادر من محكمة مأرب الابتدائية برقم 279 لسنة 46هـ وتاريخ 22/5/1446هـ الموافق 24/11/2024م والذي قضى:- 1- الزام المدعى عليه بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها سليمة وبالحالة التي استلمها 2- الزام المدعى عليه بسداد الاجارات من شهر 9 وحتى 12/2021م مبلغ تسعين الف ريال للايجار شهر 8 لسنة 2021م بإجمالي تسعمائة وسبعون الف ريال

3 - الزام المدعى عليه بسداد الاجارات للأعوام لسنة2022م وللسنة 2023م وللسنة2024م أجرة المثل زمانا ومكانا.

4 - الزام المدعى عليه تسليم الاجارات بعد صدور الحكم وحتى الاخلاء الفعلي بما قدره عدلين خبيرين عند التنفيذ 5- الزام المدعى عليه تسليم قيمة استهلاك المياه والصرف الصحي مبلغ مائة وخمسة وعشرون الف ريال وسداد فواتير الكهرباء حتى تسليم المفتاح الزام المدعى عليه تسليم مبلغ وقدره مليون وماتتين الف ريال نفقات ومخاسير التقاضي خلال سبعة ايام من تاريخ الاعلان ما لم فسوف تقوم المحكمة بمواصلة التنفيذ جبرا وذلك بشأن القضية التنفيذية رقم 44هـ لسنة 48هـ فيما بين طالب التنفيذ/ فيصل احمد ناصر المنه والمنفذ ضده / محمد علي صالح قعشه.



ال الجولة التاسعة للدوري اليمني

السد يتعثر والاتحاد ينتصر والشعب يغرد وحيداً بلا خسارة



الفريقين طويلاً وكاد اللقاء ان ينتهي دون أهداف حتى تمكن البديل صادق الجلال من تسجيل هدف اتصادي ثمين في الدقيقة (81) ليهدي فريقه ثلاث نقاط هامة في الظهور الأول للجهاز الفني الجديد بقيادة المدرب أحمد علوي ومساعدة بسام زيد، رفع الاتحاد رصيده إلى خمس نقاط في المركز الحادي عشر، وتجمد رصيد شباب البيضاء عند أربع نقاط في المركز قبل الأخير.

الأهلي يواصل التزيف

واصل أهلي صنعاء تزيف النقاط بعد التعثر أمام اتحاد حضرموت بالتعادل السلبي بدون أهداف في اللقاء الذي أقيم على ملعب سيئون الأولمبي عصر الجمعة، هذا التعادل هو الثاني على التوالي للأهلي بعد التعثر الجولة الماضية أمام اليرموك، وبهذا التعادل رفع الأهلي رصيده إلى (15) نقطة في المركز السابع متبعداً عن المتصدر بفارق عشر نقاط كاملة، وتقدم اتحاد حضرموت إلى المركز الثاني عشر برصيد أربع نقاط.

الوحدة يكسب السلام

حقق وحدة صنعاء فوزاً ثميناً خارج الأرض على حساب سلام الغرفة بهدف نظيف في اللقاء الذي أقيم عصر السبت على أرضية ملعب سيئون الأولمبي في ختام منافسات الجولة التاسعة، سجل هدف اللقاء الوحيد اللاعب قاسم الشرفي في الدقيقة (44) من أحداث الشوط الأول، وظلت النتيجة على حالها حتى نهاية اللقاء برغم المحاولات المتكررة من الفريقين ليحقق الزعيم فوز ثمين رفع به رصيده إلى (17) نقطة ويرتقي للمركز الرابع، وتجمد رصيد سلام الغرفة عند ست نقاط في المركز العاشر.

تعادل اليرموك والتضامن

تعادل فريق اليرموك مع ضيفه تضامن حضرموت بهدف لمثله في اللقاء الذي أقيم على ملعب الظرافي بصنعاء ضمن منافسات الجولة التاسعة، تقدم الضيوف مبكراً عند الدقيقة (11) بهدف عكسي وتمكن النجم شهاب عطا من تعديل النتيجة لليرموك في الدقيقة (40) ومرة دقائق الشوط الثاني دون جديد على مستوى النتيجة لينتهي اللقاء بالتعادل بهدف لمثله ونقطه لكل فريق، رفع التضامن رصيده إلى عشرين نقطة متمسكاً بالمركز الثاني، بينما ارتفع رصيد اليرموك إلى (15) نقطة في المركز السادس.

التعثر الأول للسد

تلقى فريق السد الخسارة الأولى له هذا الموسم وذلك أمام المكلأ بهدفين لهدف في اللقاء الذي أقيم على ملعب مارب الرياضي، تقدم المكلأ بالهدف الأول عن طريق محمد القرادي في الدقيقة (35) وعزز حسن باسفر النتيجة بالهدف الثاني في الدقيقة (72) وتمكن علاء الدين عوضه من تقليص النتيجة بتسجيل هدف سداوي في الدقيقة (85) واستطاع المكلأ المحافظة على التقدم حتى صافرة النهاية ليحقق فوزاً ثميناً خارج الأرض وينفرد بالمركز الثالث برصيد (19) نقطة، وتوقف رصيد السد عند (16) نقطة في المركز الخامس.

الاتحاد يدين انتصاراته

حقق اتحاد إب الفوز الأول له في الموسم بالتغلب على مستضيفه شباب البيضاء بهدف نظيف في اللقاء الذي جمع الفريقين على ملعب الفقيه الظرافي بصنعاء، وصمدت شبك

أيوب الكهالي

تواصلت منافسات بطولة الدوري اليمني لفرق الدرجة الأولى لكرة القدم بجولته التاسعة التي شهدت مفاجآت ونتائج ملفتة، حيث تلقى السد الخسارة الأولى وحقّق اتحاد إب انتصاره، الأول بينما يغرد شعب حضرموت بالصدارة وحيداً بدون أي خسارة، وشهدت مقاعد وسط وقاع الترتيب حركة ملحوظة على أثر نتائج مباريات هذه الجولة.

الشعب يعزز الصدارة

عزز فريق شعب حضرموت صدارته لترتيب الدوري بالفوز على ضيفه العروبة بهدف نظيف في افتتاح منافسات الجولة التاسعة، سجل هدف المباراة الوحيد اللاعب عمر الكثيري في الدقيقة (19) وينتهي اللقاء بفوز ثمين للنوارس وصل به إلى (25) نقطة منفرداً بالصدارة وبدون أي خسارة، وتجمد رصيد العروبة عند (15) نقطة في المركز الثامن.

فحمان يواصل الاستفاقة

واصل فريق فحمان تقديم العروض والنتائج الجيدة بعد الفوز على هلال الحديدة بثلاثية لهدف في اللقاء الذي أقيم على ملعب مودية بأبين، تقدم الهلال مبكراً عند الدقيقة الخامسة عن طريق اللاعب نايف مستور، وعدل محمد دمبر النتيجة في الدقيقة (17) وعزز مناف سعيد التقدم بالهدف الثاني في الدقيقة (37) قبل أن يختتم زميله علي سالم ثلاثية فحمان في الدقيقة (61) لينتهي اللقاء بفوز رائع لذئاب أبين ليرفع رصيده إلى (13) نقطة في المركز التاسع، وتراجع الهلال إلى المركز الأخير برصيد أربع نقاط.

منتخب الشباب يكسب اليرموك



منتخب الشباب تحضرته في المعسكر الداخلي بصنعاء استعداداً لخوض تصفيات آسيا التي ستقام في كامبوديا خلال الفترة من 25 أغسطس حتى 6 سبتمبر القادمين، وخاض منتخب الشباب أول لقاءاته التجريبية ضمن المعسكر أمام فريق اليرموك عصر الأحد على ملعب 22 مايو بصنعاء، وتغلب منتخب الشباب على اليرموك بهدف نظيف سجله اللاعب زيد جهاد، ويجري منتخب الشباب تدريباته على ملعب الظرافي بقيادة المدرب محمد النفيعي الذي يعمل على فرز وتنقيح قائمة اللاعبين بهدف الوصول إلى التشكيلة المثالية لخوض التصفيات الآسيوية القادمة، وسيخوض المنتخب تصفيات آسيا ضمن المجموعة السابعة التي تضم منتخبات (كامبوديا، اليمن، اليابان، الكويت)، وقد استطاع اتحاد الكرة تأمين مباراتين وبدئين لمنتخب الشباب أمام نظيره الهندي في 13 و 16 أغسطس القادم بالهند بهدف الوقوف على المستوى الفني للمنتخب قبل انطلاق التصفيات.

تأهل 7 أندية لثمن نهائي كأس الجمهورية

تتواصل منافسات بطولة كأس الجمهورية موسم 2025/26 وصولاً إلى دور 32 الذي مرت عليه سبع مواجهات دشنتها شعب إب بفوز كاسح على الميناء عن يسداسية لثلاثة في اللقاء الذي أقيم على ملعب الحبشي بعدن ليحجز العنيد مقعده في ثمن نهائي البطولة عن جدارة واستحقاق، والتحقّت بالعنيد ست فرق إلى ثمن النهائي (شباب مرخه، وحدة عدن، شعب حضرموت، سيئون، شعب صنعاء، 22 مايو) على أن تستكمل منافسات الدور 32 خلال الأسبوعين القادمين وفقاً لجدول المسابقة.



محافظ عدن يطلع على الخدمات الطبية بمستشفى الأمير محمد بن سلمان

أطلع وزير الدولة محافظ عدن، عبدالرحمن شيخ، على سير العمل ومستوى الرعاية الصحية بمستشفى الأمير محمد بن سلمان بالعاصمة المؤقتة عدن.

واستمع المحافظ، خلال لقائه مدير المستشفى الدكتور أحمد عبدالعزيز والكوادر الإدارية، إلى شرح مفصل حول الخدمات العلاجية والتوسعات الجارية بالمرفق الطبي، مشيداً بدور مركز القلب المتخصص في إجراء العمليات والقسطرة، وتخفيف

أعباء السفر عن المرضى بالجمهورية. وأثنى المحافظ شيخ على إخلاص الكادر الطبي، متوجهاً بالشكر للأشقاء في المملكة العربية السعودية على الدعم السخي المستمر للقطاع الصحي.

وأكد حرص السلطة المحلية على تقديم التسهيلات اللازمة لضمان الارتقاء بجودة الخدمات الطبية المقدمة لسكان عدن والمحافظات المجاورة.



مناقشات مع وفد تركي لدعم وتطوير مؤسسات التعليم الفني والمهني



بحث وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور أنور كلكشات، بالعاصمة المؤقتة عدن، مع منسق وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) زبير ياكاز، و رئيس بعثة الهلال الأحمر التركي أحمد كوركماز، سبل تعزيز الشراكة لتطوير قطاع التعليم الفني باليمن.

وتطرق اللقاء إلى متطلبات تحديث البنية التحتية للمعاهد التقنية وكليات المجتمع، وتوحيد المخرجات لتلبي احتياجات سوق العمل. واستعرض كلكشات

التحديات الناتجة عن الحرب التي فرضتها مليشيا الحوثي، مما أثر على التجهيزات والبرامج التدريبية، مؤكداً أهمية استقطاب الدعم لتطوير المناهج وتأهيل الكوادر والورش.

من جانبهم، أبدى ممثل الجانب التركي اهتمامهم بدعم هذا القطاع الحيوي للحد من البطالة، وتمكين الشباب بالمهارات اللازمة، مؤكداً الاستعداد لدراسة التدخلات الممكنة وفق الإمكانيات المتاحة بما يساهم في رفع كفاءة مؤسسات التعليم المهني باليمن.

معركة الذات اليمنية

حين يُستلب الوطن وتُختطف الدولة، لا يعود الصمت حيداً، بل يصبح تواطؤاً، ولا يعود الانتظار خياراً، بل غرقاً في الوهم.

إن ما تمر به بلادنا اليوم ليس مجرد أزمة سياسية عابرة، بل هو مأزق وجودي يهدد الهوية (الكيان والإنسان)، مأزق وضعنا فيه المليشيا الانقلابية الوثنية التي صادرت المؤسسات وأستلبت حرية المواطن وحولت مقدرات الشعب إلى غنائم حرب.

في مثل هذه اللحظات الفاصلة من تاريخ الأمم، تسقط كل الحسابات الصغيرة ويتلاشى بريق المناصب والوظائف والمصالح الشخصية، فلا قيمة لمنصب والوطن مستلب ولا معنى لمصلحة خاصة والكل يغرق.

إن الدفاع عن اليمن واستعادة مؤسسات دولته المختطفة لم يعد مجرد واجب سياسي أو خيار نخبوي، بل هو فرض عين وطني وأخلاقي يقع على عاتق كل يمني ويمنية بلا استثناء.

الوطنية اليوم ليست شعاراً يُرفع في المناسبات، بل هي فعل وموقف. والواجب ينادينا جميعاً، كلٌّ من موقعه وبحسب أدواته:

- المناقش في ميدانه يحمي بدمه الكرامة ويصنع فجر الخلاص.
- الكاتب والمثقف بكلمته يواجه جفاف الخرافة ويزرع الوعي في عقول الأجيال.
- السياسي والدبلوماسي يحاصر الانقلاب في المحافل الدولية ويعري زيفه.
- المواطن البسيط بصموده ورفضه للظلم وتمسكه بهويته الجمهورية، يشكل الصخرة التي تتكسر عليها أوهام الكهنوت.

إن معركتنا الحقيقية اليوم هي معركة استعادة (الذات اليمنية)، معركة لإنهاء هذا الانقلاب الغاشم وإعادة بناء دولة النظام والقانون التي تتسع لجميع أبنائها وتصون حرياتهم.

لا عذر اليوم لمخاذل ولا مكان لـ (متردد)، فالوطن يعلو ولا يُعل عليه وبنءه الواجب هذا، يجب أن تتوحد الجهود وتتسامى الجراح وتتقدم مصلحة اليمن فوق كل اعتبار.

فلنكن على مستوى اللحظة التاريخية ولنعمل معا وبكل الوسائل المتاحة لإنقاذ بلدنا، فالحرية لا تُوهب بل تُنتزع والأوطان لا تستعاد إلا بتضحيات أبنائها الأوفياء.

وزارة الشباب ومصلحة الإصلاح يناقشان تنفيذ برامج تأهيلية لتزلاء الإصلاحات



للائتمام الفاعل بعد انتهاء فترة عقوبتهم.

من جانبه، استعرض رئيس المصلحة الاحتياجات اللوجستية والتنفيذية اللازمة لإقامة الأنشطة بشكل مستدام، مثمناً حرص وزارة الشباب والرياضة على دعم البرامج الإصلاحية والإنسانية.

واتفق الجانبان في ختام اللقاء على تشكيل فريق عمل مشترك لإعداد خطة تنفيذية مزمّنة تحدد الأولويات وتضمن استدامة هذه الأنشطة التأهيلية وتحقيق أهدافها السامية.

ناقش وزير الشباب والرياضة نايف البكري، بالعاصمة المؤقتة عدن، مع رئيس مصلحة التأهيل والإصلاح اللواء الركن الدكتور عبدالسلام علي، آليات تنفيذ برامج رياضية وثقافية وتأهيلية تستهدف النزلاء بمرکز الإصلاح والتأهيل لدمجهم إيجابياً في المجتمع.

وأكد الوزير البكري استعداد الوزارة لتنفيذ أنشطة متنوعة داخل الإصلاحات بهدف استثمار أوقات النزلاء، وتنمية قدراتهم، وتعزيز السلوك الإيجابي لديهم، بما يضمن تأهيلهم نفسياً واجتماعياً وتهيئتهم

لحج.. بحث مع المجلس الدنماركي للاجئين توسيع التدخلات الإنسانية والتنمية

بحث محافظ لحج، مراد الحالمي، مع وفد المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) برئاسة بشار عبود، أفاق توسيع التدخلات التنموية والإنسانية بالمحافظة، وتعزيز الشراكة المؤسسية بما يلبي الاحتياجات التنموية ويحقق أثراً مستداماً للمواطنين.

واستعرض المحافظ رؤية السلطة المحلية لإعادة توجيه الدعم نحو مشاريع استراتيجية مشتركة تقوم على المساهمة المتبادلة بين المحافظة والمنظمات، بدلاً من المبادرات الصغيرة محدودة الجدوى، مؤكداً أن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية يحد من النزوح الاقتصادي ويدعم التحول المحوري في القطاع الزراعي الخصب.

وأشاد الحالمي بإسهامات المجلس الدنماركي للتخفيف من معاناة المواطنين، مؤكداً التزام السلطة المحلية بتسهيل مهامه.

من جهته، قدم مدير مكتب المجلس عرضاً للمشاريع المنجزة والجاري تنفيذها، مؤكداً الحرص على استمرار الشراكة وتوسيع نطاق التدخلات في مجالات التعايش الاقتصادي، الزراعة، المياه، الطاقة المتجددة، والتكيف المناخي بمديريات لحج.

مأرب.. لقاء تعريفى بمشروع تعزيز الخدمات العامة الممول أوروبياً



عُقد بديوان محافظة مأرب لقاء تعريفى بمشروع تعزيز الخدمات العامة عبر حلول الطاقة المتجددة والمياه، الممول بمنحة من الاتحاد الأوروبي وتنفيذ مؤسسة "تمدين شباب"، ويدعم المشروع خمس محافظات هي: مأرب، عدن، حضرموت، تعز، ولحج.

وخلال اللقاء الذي ترأسه وكيل المحافظة الدكتور عبيده مفتاح بحضور قيادات السلطة المحلية، استعرض ممثل المؤسسة المهندس عبدالله عبادي أهداف المشروع في تقديم دعم مؤسسي مستدام يعزز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

من جانبه، أكد الوكيل مفتاح أهمية المنحة لتقليص الفجوة المتزايدة بين الموارد المتاحة والاحتياجات الحيوية للخدمات الإنسانية، خصوصاً في قطاعي المياه والكهرباء، في ظل الانفجار السكاني ونزوح نحو ثلاثة ملايين نسمة إلى المحافظة الصحراوية.

وشدد مفتاح على تقديم كافة التسهيلات لفرق التقييم الميدانية لإعداد مقترح دقيق يوجه الدعم نحو المناطق الأكثر احتياجاً، وبما يخدم أغراض التنمية المستدامة واستجابة تطلعات النازحين والمجتمع المحلي.

عدن.. افتتاح معرض معاناة غزة يبرز تضامن المبدعين اليمنيين مع فلسطين

المشركي، ورئيس جمعية ملتقى الأنوان نبيل النصر، أن المعرض يعكس إصرار الموهوبين اليمنيين على تعزيز التضامن مع غزة والتعبير عن القضايا الإنسانية، مؤكداً أن الفن وسيلة حيية للتعبير عن عمق روابط الأخوة والمصير المشترك.

بطولات ومأساة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وأكد باسليم أهمية الفن كرسالة إنسانية تنقل الصوت الفلسطيني للعالم، مشيداً بالجهود التنظيمية للملتقى والاتحاد.

فيما أوضح رئيس اتحاد الشباب العرب فؤاد

للإبداع ومكتب الثقافة بـعدن. ويضم المعرض، على مدى خمسة أيام، أكثر من 80 لوحة فنية تشكيلية صُممت بأوت مختلفة كالزيت والمائي والغصم والرصاص، بمشاركة رسامين هواة وأكاديميين تجسد

افتتح نائب وزير الثقافة والسياحة الدكتور حسين باسليم، بالعاصمة المؤقتة عدن، المعرض التشكيلي الحادي والعشرين بعنوان (معاناة غزة)، الذي تنظمه جمعية ملتقى الأنوان بالتنسيق مع اتحاد الشباب العرب

الاتحاد الإعلامي الأفريقي الآسيو يكرم رئيس قطاع اليمن الفضائية بالقاهرة



كرم الاتحاد الإعلامي الأفريقي الآسيو بالعاصمة المصرية القاهرة، رئيس قطاع قناة اليمن الفضائية جميل عز الدين، بجائزة الاتحاد الإعلامية لعام 2026، تقديراً لسيرته المهنية وإسهاماته في تطوير الإعلام المرئي اليمني.

وأوضح الاتحاد خلال الحفل أن التكريم يأتي عرفاناً بجهود عز الدين في خدمة الرسالة الإعلامية وتعزيز قيم المهنية والتمييز على المستويين العربي والدولي.

من جانبهم، اعتبر إعلاميون وشخصيات اجتماعية يمنية التكريم تقديرًا لكافة الكوادر الإعلامية الوطنية التي واصلت أداء رسالتها رغم التحديات والظروف الاستثنائية، وحافزاً لمواصلة العمل المهني الهادف.

ويعد الاتحاد الإعلامي الأفريقي الآسيوي منظمة معنية بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات والإعلاميين في القارتين، ودعم الكفاءات المهنية وترسيخ قيم التواصل.

خطوط مواجهة استنزافية تستهدف دول الخليج العربي وأمن الملاحة الدولية. إن الادعاءات والشعارات التي يرفعها النظام الإيراني تحت مظلة الدفاع عن الإسلام تأتي متناقضة مع ممارساته الفعلية على الأرض، والتي أسفرت عن تفكيك مؤسسات الدولة الوطنية وتأجيج الصراعات الداخلية في الدول العربية. ويعد المساس بالمقدسات الإسلامية وعلى رأسها المحورية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية خروجاً صريحاً عن المبادئ الإسلامية وقواعد حسن الجوار، وهو ما يحتم موقفاً عربياً وإسلامياً حازماً لصد

تشهد المنطقة العربية تحديات متزايدة جراء التمدد الإقليمي للمشروع التوسعي الإيراني عبر شبكة أدوات من الميليشيات المسلحة الممتدة في عدد من الدول العربية. ولم تعد هذه التحركات تقتصر على النفوذ السياسي المباشر، بل تحولت إلى تهديد أمني يمس عمق الأمن العربي والاستقرار الخليجي، بالإضافة إلى محاولات المساس بالثوابت والمقدسات الإسلامية وفي مقدمتها الحرمين الشريفين.

شبكات الوكلاء



نقيب/ محمد الحميدي

يعتمد النموذج الإيراني في إدارة الصراعات الإقليمية على ما يُعرف بـ "الحرب بالوكالة"، حيث عملت طهران على تأسيس وتغذية ميليشيات طائفية ومجاميع مسلحة في اليمن والعراق وسوريا ولبنان. الهدف من هذا التمدد ليس خدمة المكونات المحلية أو استقرار تلك الدول، بل تحويل أرضها إلى منصات متقدمة لإطلاق الصواريخ والمسيرات وتحديد

تعز.. تأكيد على أهمية مشروع تعزيز الحكم المحلي في إدارة الأزمات والتعافي

أكد محافظ تعز نبيل شمسان أن مشروع "تعزيز الحكم المحلي وبناء السلام" يمثل خطوة عملية لدعم التعافي والحوكمة وإدارة الأزمات والتحول الرقمي، بما يعزز كفاءة السلطة المحلية في المحافظة.

جاء ذلك خلال لقائه المشاركين في ختام الدورة التدريبية "إدارة الأزمات في السلطة المحلية"، التي نظمتها منتدى التنمية السياسية بشراكة أعضاء اللجنة الاستشارية والمشاركين بمشاركة 25 قيادياً وعضواً في اللجنة الاستشارية، حيث ثمن المحافظ الجهود المنظمين وتوافق المشروع مع متطلبات مرحلة إعادة البناء. من جانبه، استعرض منسق المشروع المهندس حامد الفقيه مكونات البرنامج الممتد لعام ونصف، والذي يركز على تشغيل المشاريع المتغيرة وتنفيذ مداخلات في المياه والحوكمة والصحة، وتلبية احتياجات المجتمع.

وجرى في ختام الفعالية تكريم أعضاء اللجنة الاستشارية والمشاركين بالدورة التدريبية المقامة خلال الفترة من 25 حتى 28 يوليو 2026.

من جانبهم، اعتبر إعلاميون وشخصيات اجتماعية يمنية التكريم تقديرًا لكافة الكوادر الإعلامية الوطنية التي واصلت أداء رسالتها رغم التحديات والظروف الاستثنائية، وحافزاً لمواصلة العمل المهني الهادف.

ويعد الاتحاد الإعلامي الأفريقي الآسيوي منظمة معنية بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات والإعلاميين في القارتين، ودعم الكفاءات المهنية وترسيخ قيم التواصل.